المجلس القومي لحقوق الإنسان

NCHR Egypt

المجلس القومي لحقوق الإنسان

الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان

2021 – 2026

تقييم مستقل لمسارات التنفيذ وتوصيات المجلس للمرحلة القادمة



نوفمبر 2026

www.nchr.eg

المجلس القومي لحقوق الانسان

الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان 2021-2026:
تقييم مستقل لمسارات التنفيذ وتوصيات المجلس للمرحلة القادمة

نوفمبر 2026

www.nchr.eg

المجلس القومي لحقوق الإنسان

الاستراتيجية الوطنية لحقوق الانسان – 2021 -2026: تقييم مستقل لمسارات التنفيذ وتوصيات المجلس للمرحلة القادمة

عن هذا الإصدار:

يقدم المجلس القومي لحقوق الإنسان، في إطار ولايته الدستورية والقانونية ودوره باعتباره مؤسسة وطنية مستقلة، تقييما مستقلا لمسار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية الأولى لحقوق الإنسان (2021–2026)، يتناول أبرز التطورات المرتبطة بمحاورها الأربعة، ويرصد أوجه التقدم والفجوات والتحديات التي واجهت تنفيذها، وتستخلص الدروس المستفادة من تجربة السنوات الخمس.

ويأتي هذا الإصدار إسهاما من المجلس في إثراء الحوار الوطني بشأن الاستراتيجية الوطنية الثانية لحقوق الإنسان، من خلال تقديم مجموعة من التوصيات الرامية إلى تطوير منهجية إعدادها وتعزيز فعالية تنفيذها وآليات متابعتها وتقييمها، بما يدعم الجهود الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في مصر.

©حقوق النشر: المجلس القومي لحقوق الإنسان، 2026. جميع الحقوق محفوظة.

المجلس القومي لحقوق الانسان – جمهورية مصر العربية

نوفمبر 2026

www.nchr.eg

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
تقديم - رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان	**4**
المقدمة	**6**
المنهجية	**8**
أولا: متابعة المجلس لتنفيذ الاستراتيجية	**10**
1. الحقوق المدنية والسياسية	**10**
2. الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	**16**
3. حقوق الإنسان للمرأة، والطفل، والأشخاص ذوي الإعاقة، والشباب، وكبار السن	**23**
4. التثقيف وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان	**27**
ثانيا: التحديات التي واجهت تنفيذ الاستراتيجية	**30**
ثالثا: الدروس المستفادة	**32**
التوصيات	**34**

تقديم - رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان

مثل إطلاق الاستراتيجية الوطنية الأولى لحقوق الإنسان في سبتمبر 2021م خطوة مهمة في مسيرة حقوق الإنسان في مصر، ليس فقط باعتبارها أول وثيقة وطنية شاملة تتناول مختلف الحقوق والحريات الأساسية، وإنما أيضا لما أتاحته من إطار مرجعي لإدماج حقوق الإنسان في السياسات العامة والتشريعات والبرامج الوطنية، وإخضاع الجهود المبذولة في هذا المجال للمتابعة والتقييم.

غير أن القيمة الحقيقية لأي استراتيجية وطنية لحقوق الإنسان لا تكمن في طموح أهدافها، أو في عدد التشريعات والقرارات والمبادرات التي تصدر في إطارها، وإنما في قدرتها على إحداث تغيير ملموس ومستدام في حياة الإنسان، وتعزيز تمتعه الفعلي بحقوقه وحرياته، وصون كرامته دون تمييز.

من هذا المنطلق، يأتي إصدار المجلس القومي لحقوق الإنسان لهذا التقييم المستقل لمسارات التنفيذ وتوصياته للمرحلة القادمة، انطلاقا من ولايته الدستورية والقانونية، واضطلاعا بدوره باعتباره مؤسسة وطنية مستقلة تعمل وفقا لمبادئ باريس، وبما يعزز دوره كإحدى الآليات الوطنية للتصحيح الذاتي والتطوير المستمر لمنظومة حقوق الإنسان في مصر.

وقد حرص المجلس على أن تستند هذه القراءة إلى نهج موضوعي ومتوازن، يرصد ما تحقق من تقدم، ويقف بالقدر ذاته من الاهتمام على أوجه القصور والفجوات والتحديات التي واجهت التنفيذ، دون أن يحل محل الجهات التنفيذية المعنية أو يكرر ما يصدر عنها من تقارير متابعة. فاستقلالية التقييم ليست نقيضًا للتعاون المؤسسي، بل هي أحد مقوماته وأحد أهم مصادر قيمته المضافة.

وفي ضوء طبيعة المستهدفات الواردة في الاستراتيجية الأولى، وما اتسم به العديد منها من عمومية في الصياغة وعدم اقترانها بمؤشرات واضحة للقياس، اعتمد المجلس منهجًا تحليليًا نوعيًا، يتجاوز مجرد حصر الإجراءات والتدابير المتخذة إلى بحث دلالاتها وانعكاساتها على التمتع بالحقوق، في حدود ما أتيح من معلومات وأدلة.

ويمثل انتهاء الفترة الزمنية للاستراتيجية الأولى، والاستعداد لإطلاق الاستراتيجية الثانية، فرصة مهمة لاستخلاص الدروس المستفادة، والبناء على ما تحقق، وتدارك أوجه القصور، والارتقاء بمنهجية التخطيط والتنفيذ والمتابعة. ويقتضي ذلك تحديد الأولويات استنادًا إلى تقييم موضوعي للواقع، وصياغة مستهدفات واضحة وقابلة للقياس، وتحديد المسؤوليات والأطر الزمنية والموارد اللازمة لتنفيذها، وتعزيز الشفافية والمشاركة المجتمعية في مختلف مراحلها.

ويؤمن المجلس بأن نجاح الاستراتيجية المقبلة يتطلب أن تتحول إلى إطار وطني حيّ ومتجدد، يتفاعل مع احتياجات المجتمع وتطلعاته، ويتيح للمجتمع المدني وأصحاب الحقوق مشاركة حقيقية في صياغة الأولويات ومتابعة التنفيذ وتقييم نتائجه، وأن تصبح حقوق الإنسان مكونًا أصيلًا في عملية صنع السياسات العامة على المستويين المركزي والمحلي.

ولا ينظر المجلس إلى هذه القراءة باعتبارها نهاية لعملية التقييم، وإنما باعتبارها إسهاما مؤسسيا في حوار وطني مستمر حول سبل تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وأساسًا لتطوير دوره في المتابعة المستقلة لتنفيذ الاستراتيجية المقبلة.

ويبقى المعيار الأهم لنجاح جهودنا جميعًا هو ما يلمسه المواطن والمواطنة من تحسن في واقع حياتهما اليومية، وما يتمتع به كل إنسان على أرض مصر من حقوق وحريات وضمانات، وما يترسخ لديه من ثقة في قدرة المؤسسات الوطنية على حماية حقوقه وإنصافه.

الدكتور أحمد إيهاب جمال الدين

رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان

نوفمبر 2026

المقدمة

أُطلقت الاستراتيجية الوطنية الأولى لحقوق الإنسان في مصر في 11 سبتمبر 2021، وامتدت فترة تنفيذها على مدى خمس سنوات حتى 11 سبتمبر 2026، مستهدفة تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها والارتقاء بأوضاع حقوق الإنسان في مصر. وقد مثّل إطلاقها محطة مهمة في مسار العمل الوطني في هذا المجال، باعتبارها أول وثيقة وطنية شاملة تحدد توجهات الدولة وأولوياتها في مجال حقوق الإنسان.

ورغم التحديات التي واجهت تنفيذها، ظلت الاستراتيجية إطارا مرجعيا للسياسات والتشريعات والبرامج الوطنية ذات الصلة بحقوق الإنسان، وهو ما انعكس في برنامج عمل الحكومة الصادر في يوليو 2024، الذي خصص قسما لتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وأكد أهمية مواصلة تنفيذ الاستراتيجية باعتبارها أحد المسارات الرئيسية للارتقاء بأوضاع حقوق الإنسان. ومن ثم، يكتسب تقييم تجربة تنفيذ الاستراتيجية الأولى أهمية خاصة في تحديد سبل البناء على ما تحقق ومعالجة التحديات التي واجهتها، بما يعزز فعالية الاستراتيجية الوطنية الثانية.

ويأتي اعتماد الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية لحقوق الإنسان اتساقا مع التوجهات الدولية في هذا المجال، ولا سيما ما خلص إليه المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان عام 1993، الذي دعا، في إعلان وبرنامج عمل فيينا، كل دولة إلى النظر في وضع خطة عمل وطنية تحدد الخطوات اللازمة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على نحو أفضل. كما أكد الأمين العام للأمم المتحدة أهمية خطط العمل الوطنية باعتبارها أحد المكونات الأساسية للنظم الوطنية لحقوق الإنسان، فيما حرص المفوضون السامون لحقوق الإنسان، منذ عام 2017، على تشجيع الدول على اعتماد هذه الخطط من خلال رسائل المتابعة المرتبطة بآلية الاستعراض الدوري الشامل.

وانطلاقا من ولايته القانونية، ولا سيما الاختصاصات المنصوص عليها في المادتين الأولى والثالثة من قانون إنشاء المجلس القومي لحقوق الإنسان رقم 94 لسنة 2003، المعدل بالقانون رقم 197 لسنة 2017، والمتعلقة بتعزيز وتنمية وحماية حقوق الإنسان والحريات العامة وإعداد التقارير بشأن تطور أوضاع حقوق الإنسان، وبما يتفق مع أحكام الدستور والاتفاقيات والعهود الدولية التي صدقت عليها مصر، يضطلع المجلس بدور في متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان وتقييم مسارها. ويتسق هذا الدور مع مبادئ باريس المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والملاحظات العامة للجنة الفرعية المعنية بالاعتماد، التي تؤكد أهمية الدور المستقل لهذه المؤسسات في رصد أوضاع حقوق الإنسان وإعداد التقارير والتوصيات بشأنها.

في هذا السياق، خلص الاجتماع الشهري الثالث للمجلس، المنعقد في 10 يونيو 2026، إلى ضرورة تعزيز دوره في متابعة وتقييم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، وقرر المجلس بإجماع أعضائه تكليف مجموعة عمل بإعداد تقرير يتضمن تقييما لمسارات تنفيذ الاستراتيجية الوطنية الأولى.

وأكد المجلس، في هذا الإطار، خصوصية دوره باعتباره مؤسسة وطنية مستقلة، وأن اضطلاعه بمهام المتابعة والتقييم لا يمثل بديلا عن الأدوار المنوطة بالجهات التنفيذية المعنية، وإنما يشكل إسهاما مستقلا ومكملا للجهود الوطنية، في إطار احترام اختصاصات كل جهة والحفاظ على استقلالية المجلس.

ويستهدف هذا التقييم تقديم تحليل موضوعي ومستقل لمسار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية الأولى، من خلال رصد أبرز التطورات المرتبطة بمحاورها الأربعة، والوقوف على أوجه التقدم والقصور والتحديات التي واجهت التنفيذ، واستخلاص الدروس المستفادة، وصولا إلى تقديم توصيات عملية تسهم في تطوير الاستراتيجية الوطنية الثانية وتعزيز فعاليتها وقابليتها للتنفيذ والمتابعة والتقييم.

وقد حظيت الاستراتيجية الوطنية الأولى، منذ إطلاقها، باهتمام المجلس ومتابعته في إطار ممارسته لاختصاصاته، وهو ما انعكس في تقاريره السنوية والنوعية، ومساهماته المقدمة إلى الآليات الدولية لحقوق الإنسان، فضلا عن عدد من المشروعات والأنشطة التي نفذها خلال فترة الاستراتيجية.

ويأتي إعداد هذا التقييم في سياق الاستعدادات الوطنية لإطلاق الاستراتيجية الثانية، في ضوء توجيه رئيس الجمهورية، في 30 سبتمبر 2025، بإعداد استراتيجية وطنية جديدة لحقوق الإنسان، وهو التوجه الذي رحب به المجلس باعتباره فرصة للبناء على المكتسبات التي تحققت وتطوير منهجية التخطيط والتنفيذ والمتابعة في مجال حقوق الإنسان.

وفي إطار المشاورات الجارية لإعداد الاستراتيجية الوطنية الثانية لحقوق الإنسان (2027–2032)، عقد المجلس لقاء تشاوريا مع الأمانة الفنية للجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان، أكد خلاله أهمية التعاون والتكامل المؤسسي في إطار اختصاصات الجهات المعنية، وتوسيع نطاق مشاركة المؤسسات الوطنية والمجتمع المدني في صياغة الاستراتيجية، والاستفادة من دروس تنفيذ الاستراتيجية الأولى، مع إيلاء اهتمام أكبر لقياس نتائج السياسات والبرامج وتطوير آليات المتابعة والتقييم.

كما أكد المجلس أهمية إسهامه، بصفته مؤسسة وطنية مستقلة، في الحوار بشأن الاستراتيجية المقبلة، من خلال بلورة رؤيته المؤسسية وتعزيز التشاور مع المجتمع المدني والخبراء وأصحاب المصلحة.

ويتكون التقرير من ثلاثة أقسام رئيسية؛ يتناول القسم الأول متابعة المجلس لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان وفقا لمحاورها الأربعة، بما يشمل رصد التطورات والتدابير ذات الصلة وإسهامات المجلس في دعم التنفيذ. ويتناول القسم الثاني أبرز التحديات التي واجهت تنفيذ الاستراتيجية، فيما يختص القسم الثالث بالدروس المستفادة من تجربة تنفيذها.

ويُختتم التقرير بمجموعة من التوصيات العملية المستندة إلى ما خلص إليه التقييم، والتي يأمل المجلس أن تسهم في تطوير الاستراتيجية الوطنية الثانية والارتقاء بمنهجية إعدادها وآليات تنفيذها ومتابعتها وتقييمها.

المنهجية

يغطي هذا التقييم الفترة الممتدة من سبتمبر 2021 حتى سبتمبر 2026، وهي الفترة الزمنية المحددة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية الأولى لحقوق الإنسان.

وقد اعتمد على منهج تحليلي نوعي، اتخذ من المحاور الأربعة للاستراتيجية والمستهدفات الواردة فيها إطارًا مرجعيًا لرصد وتحليل التطورات التشريعية والمؤسسية والبرامجية ذات الصلة، والوقوف على أوجه التقدم والقصور والفجوات القائمة، واستجلاء ما أمكن الوقوف عليه من انعكاسات على التمتع بالحقوق، في ضوء المعلومات والأدلة المتاحة.

كما تناول التحديات التي واجهت تنفيذ الاستراتيجية من حيث طبيعتها ودلالاتها وانعكاساتها على مسار التنفيذ، بما يتيح استخلاص الدروس المستفادة وتحديد مجالات التطوير ذات الأولوية في الاستراتيجية الوطنية الثانية.

واستند التقييم إلى مجموعة متنوعة من المصادر والوثائق والمعلومات، شملت ما يلي:

1. التقارير السنوية لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، الصادرة عن اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان.
2. الوثائق المنشورة ذات الصلة بالاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان وتنفيذها خلال الفترة التي تغطيها القراءة.
3. القرارات الصادرة عن الجهات الحكومية المعنية بالتنفيذ، والتدابير ذات الصلة بالاستراتيجية الواردة في التقارير المقدمة من مصر إلى الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان.
4. القوانين التي أقرها مجلس النواب وصدرت ونُشرت في الجريدة الرسمية، والقرارات التنفيذية الصادرة عن رئيس مجلس الوزراء والوزراء المعنيين.
5. مخرجات الاجتماعات التشاورية مع البرلمان بغرفتيه واللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان، بما تضمنته من استنتاجات وتوصيات.
6. الأدلة والمعلومات المتاحة للجمهور، بما في ذلك التغطية الصحفية والإعلامية ذات الصلة بالاستراتيجية ومجالات تنفيذها.
7. المصادر الأولية الصادرة عن المجلس القومي لحقوق الإنسان، بما في ذلك تقاريره السنوية والموضوعية والنوعية، ونتائج زياراته الميدانية وما أسفرت عنه من ملاحظات.
8. التقارير الصادرة عن المنظمات الحقوقية في الداخل والخارج، ذات الصلة بمحاور الاستراتيجية ومجالات تنفيذها.

وقد درس المجلس مختلف هذه المصادر، واستفاد مما تضمنته من معلومات ومعطيات وملاحظات وتقييمات في إعداد هذه الوثيقة، وفقا لولايته القانونية واختصاصاته، وبما يحافظ على استقلالية تقييمه واستنتاجاته.

وفي ضوء طبيعة المستهدفات الواردة في الاستراتيجية، والبالغ عددها 226 مستهدفا، وما اتسمت به غالبيتها من عمومية في الصياغة وعدم اقترانها بمؤشرات كمية أو أطر زمنية محددة، لم يعتمد التقرير على احتساب نسب أو درجات كمية للإنجاز، وإنما استند إلى التحليل النوعي للتطورات والتدابير المرتبطة بهذه المستهدفات، واستجلاء ما تحقق من تقدم وما لا يزال قائمًا من تحديات وفجوات.

وعليه، ينصرف هذه التقييم إلى تحليل مسارات تنفيذ الاستراتيجية ودلالاتها الحقوقية والمؤسسية، في حدود المعلومات والأدلة المتاحة، دون أن يمتد إلى قياس شامل لأثر الاستراتيجية على أوضاع حقوق الإنسان.

أولا: متابعة المجلس لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان

يختص هذا القسم من التقرير بمتابعة تنفيذ الاستراتيجية وفقا للمحاور الأربعة، ولا يقتصر على رصد المجلس القومي لحقوق الإنسان للتشريعات والسياسات والتدابير المتخذة لتنفيذ الاستراتيجية ولكن يتجاوز ذلك إلى الأمور الذي شارك فيها المجلس سواء مع الجهات المعنية بالتنفيذ او أصحاب المصلحة الاخرين من أجل الدفع نحو تنفيذ الاستراتيجية في مرحلتها الأولي.

المحور الأول: الحقوق المدنية والسياسية

الحق في الحياة والسلامة الجسدية

لاحظ المجلس ارتفاع معدل زيارات النيابة العامة لمراكز الإصلاح والتأهيل ومراكز الشرطة بنسبة 23.3%؛ حيث ارتفعت من 30 زيارة في عام 2024 إلى 37 زيارة في 2025، بما في ذلك قيام النائب العام بزيارة تفقدية لمركز إصلاح وتأهيل بدر في سبتمبر 2024. عقب ذلك، سجلت الفترة الممتدة من سبتمبر 2025 حتى يونيو 2026 زيادة كبيرة في نشاط التفتيش بواقع 132 زيارة، مما يدل على اتساع نطاق الرقابة القضائية وتقصي ظروف المحتجزين.

وفيما يخص مراجعة الجرائم الذي يوقع عليها عقوبة الإعدام رصد المجلس القومي لحقوق الإنسان تقديم اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان اقتراحات لتضييق نطاق عقوبة الإعدام في جرائم الاتجار بالمخدرات وبشكل خاص المادة 34 من قانون الاتجار بالمخدرات استناد الي راي الفقه الدولي الذي يفيد بإن عقوبة الإعدام لا تحقق الردع العام او الخاص في بعض الجرائم ومن بينها جرائم المخدرات. وجرائم الثأر كمثال أخر. لكن تظل عملية مراجعة الجرائم التي يعاقب عليها بالإعدام وحصرها في الأشد خطورة عملية بطيئة.

وفي أبريل 2025 صدر القانون رقم 13 لسنة 2025 بشأن تنظيم المسؤولية الطبية وسلامة المريض؛ يوفر إطارًا للمساءلة عن الأضرار الطبية وحماية سلامة متلقي الخدمة.[1] في الوقت نفسه أصدر رئيس الوزراء القرار رقم 927 لسنة 2022 باللائحة التنفيذية لقانون تنظيم البحوث الطبية الإكلينيكية، والذي تضمن مراجعة البروتوكولات ولجان الأخلاقيات والتفتيش. يقع ضمن نطاق سلامة الجسد والرضاء الحر في البحوث الذي تعرضه الاستراتيجية[2]

وفي إطار حماية الحق في الحياة لنزلاء مصحات الصحة النفسية، قام المجلس القومي لحقوق الإنسان في عام 2026 بزيارات مستشفى بنها للصحة النفسية وعلاج الإدمان ومستشفى الخانكة خلال فترة الاستراتيجية وقد لاحظ المجلس الاحتياجات المرتبطة بتطوير المباني والإتاحة والموارد البشرية، وتفقد

[1] قانون رقم 13 لسنة 2025 بإصدار قانون تنظيم المسئولية الطبية وسلامة المريض، متاح على الرابط التالي: https://shorturl.at/Y6nYp

[2] قرار رئيس الوزراء القرار رقم 927 لسنة 2022 باللائحة التنفيذية لقانون تنظيم البحوث الطبية الإكلينيكية، الجريدة الرسمية، على الرابط التالي:https://shorturl.at/fetWw

في مستشفى الخانكة الأقسام الطوعية والإلزامية وبرامج التأهيل؛ وتعد هذه الزيارات ذات ارتباط بمباشر ببعض المستهدفات المتعلقة بالحق في الحياة وخاصة لنزلاء المصحات النفسية [3]

الحق في الحرية الشخصية

تضمن قانون الإجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم 174 لسنة 2025، الذي سيبدأ العمل به في أكتوبر 2027 في المادتين 123 و124 من القانون تخفيفًا للحد الأقصى للحبس الاحتياطي في قضايا الجنح من 6 أشهر إلى 4 أشهر، وفي الجنايات من 18 شهرًا إلى 12 شهرًا، وللجنايات التي يُحتمل أن يعاقب عليها بالسجن المؤبد أو بالإعدام من 24 شهرًا إلى 18 شهرًا، وفي قضايا استئناف الأحكام الصادرة بالسجن المؤبد أو بالإعدام لمدة أقصاها 24 شهرًا. ولاحظ المجلس أن قانون الإجراءات الجنائية الذي نشر في الجريدة الرسمية في 12 نوفمبر 2025 قد أقر استخدام الأدوات التقنية في تتبع المتهم في حالات محددة تتوافر ظروف العمل بهذه الأدوات، مع إحالة استخدام هذه البدائل إلى قرارات تُصدر عن وزارة الداخلية والعدل والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وكان رئيس الجمهورية قد وجه في 21 سبتمبر 2025 برد مشروع قانون الإجراءات الجنائية إلى مجلس النواب للنظر في الاعتراضات على عدد من مواد مشروع القانون. وناقش مجلس النواب المواد محل الاعتراض في الجلسة العامة بتاريخ 16 أكتوبر 2025[4]، وقد أقر مجلس النواب المادة 114 من قانون الإجراءات الجنائية بعد رده من قبل رئيس الجمهورية. حيث تضمنت زيادة بدائل الحبس الاحتياطي من 3 إلى 7 بدائل، وبعد أصبحت البدائل السبعة التي يجوز لعضو النيابة العامة أن يصدر بدلا من الحبس الاحتياطي أمرا مسببا بها وهي كالآتي:

- إلزام المتهم بعدم مبارحة مسكنه أو موطنه.
- إلزام المتهم بأن يقدم نفسه لمقر الشرطة في أوقات محددة.
- حظر ارتياد المتهم لأماكن محددة.
- إلزام المتهم بعدم مغادرة نطاق جغرافي محدد إلا بعد الحصول على إذن من النيابة العامة.
- إلزام المتهم بالامتناع عن استقبال أو مقابلة أشخاص معينين أو الاتصال بهم بأي شكل من الأشكال.
- منع المتهم مؤقتًا من حيازة أو إحراز الأسلحة النارية وذخيرتها، وتسليمها لقسم أو مركز الشرطة الذي يقع في دائرته محل إقامته.
- استخدام الوسائل التقنية في تتبع المتهم حال توافر ظروف العمل بها، ويصدر بها قرار من وزير العدل بالتنسيق مع وزيري الداخلية والاتصالات.

كما استهدفت الاستراتيجية تعميم تنفيذ مشروع النظر عن بعُد في أوامر الحبس الاحتياطي الذي يُتيح للقاضي الاتصال مباشرة بالمحبوس احتياطيًا بحضور مُحاميه دون الانتقال إلى المحكمة. ولكن يسجل المجلس القومي لحقوق الإنسان تأجيل العمل بمشروع قانون الإجراءات الجنائية إلى أكتوبر 2027 نتيجة

[3] انظر: أنشطة المجلس القومي لحقوق الإنسان، في عام 2026، على الرابط التالي:
https://nchr.eg/ar/NCHRactivities2026

[4] مجلس النواب يوافق نهائيا على مشروع قانون الإجراءات الجنائية، مجلس النواب، متاح على الرابط التالي:
https://www.parliament.gov.eg/News_Show.aspx?frm=5582

عدم جاهزية البنية التحتية الرقمية واللوجستية لتطبيق القانون[5] ويأمل المجلس البناء على ما تحقق من خلال استكمال تجهيز قاعات المحاكم، وإطلاق منظومة التقاضي عن بُعد، وتدريب القضاة والمحامين وأمناء سر الجلسات. وفي الوقت نفسه يظل المجلس يتطلع إلى المزيد فيما يتعلق بالحبس الاحتياطي لجعله أكثر اتساقا مع الضمانات الدستورية وأحكام الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي صادقت عليها مصر.

الحق في التقاضي وتعزيز ضمانات المحاكمة المنصفة

عزز قانون الإجراءات الجنائية الذي سيبدأ العمل به في أكتوبر 2027ضمانات لحضور المحامي، ومراجعة أوامر الإيداع والطعن عليها، وضمانات لاستئناف بعض الأحكام الغيابية. ولتعزيز الحق في التقاضي بما يتفق مع الاستراتيجية، صدر القانون رقم 1 لسنة 2024 بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية، المتعلق باستئناف الأحكام الصادرة في الجنايات، ونظم آلية إصدار محاكم الجنايات بدرجتيها[6]وجاء القانون متوافقًا مع أحكام الدستور وخاصة المادة 96 التي تقضي على: "وينظم القانون استئناف الأحكام الصادرة في الجنايات، إضافة إلي المادة 240 منه التي تنص على أن: "تكفل الدولة توفير الإمكانيات المادية والبشرية المتعلقة باستئناف الأحكام الصادرة في الجنايات، وذلك خلال عشر سنوات من تاريخ العمل بهذا الدستور[7].

معاملة السجناء وغيرهم من المحتجزين

رصد المجلس استمرار خطة وزارة الداخلية في التحول نحو الفلسفة العقابية الحديثة، وحتى مارس 2026 استبدلت الدولة 48 سجنا بمراكز للإصلاح والتأهيل، ولم تقتصر جهود التحول نحو الفلسفة العقابية بحسب الحكومة داخل مراكز الإصلاح والتأهيل على تحديث البنية التحتية، لكن امتدت إلى تنفيذ مجموعة من التدابير والسياسات المرتبطة بالرعاية الصحية والتأهيل والتعليم والتدريب. وتشمل هذه الجهود اتاحة الرعاية الطبية للنزلاء، والعمل على إعادة تأهيلهم وتهيئتهم للاندماج في المجتمع بعد الإفراج عنهم، من خلال إتاحة برامج التدريب على الحرف والمهن المختلفة، وتوفير الخدمات التعليمية. كما أدخلت وزارة الداخلية القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء المعروفة بقواعد نيلسون مانديلا[8] ضمن خطط التدريب والتدريس في أكاديمية الشرطة[9].

في المقابل وفي إطار دوره المنوط به في تقيم أوضاع حقوق الانسان وبحث أي ادعاءات في هذا الشأن، استمر المجلس القومي لحقوق الإنسان في تنفيذ بعض الزيارات إلى مراكز الإصلاح والتأهيل خلال فترة الاستراتيجية. وعلي سبيل المثال أجرى المجلس القومي لحقوق الإنسان زيارة ميدانية إلى مركز الإصلاح

---

[5] قانون رقم 160 لسنة 2026 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 174 لسنة 2025 بإصدار قانون الإجراءات الجنائية، متاح علي الرابط التالي:https://shorturl.at/vPx8J

[6] قانون رقم (١) لسنة 2024 بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية، الجريدة الرسمية، على الرابط التالي: https://shorturl.at/4ZwPf

[7] الدستور المصري لعام 2024 المعدل في عام 2019، المادة 240 على الرابط التالي: https://manshurat.org/node/14675

[8] UN Nelson Mandela Rules, Available at the following link: https://shorturl.at/KrhPa

[9] انظر الرابط التالي:https://shorturl.at/0sahg

والتأهيل بالعاشر من رمضان في 16 أغسطس 2026[10]. ويثني المجلس على استمرار وزارة الداخلية في تنفيذ الاستراتيجية الجديدة لإدارة مراكز الإصلاح والتأهيل المختصة، والتي تعبر عن تغيير إيجابي في فلسفة المؤسسات العقابية والتي تهدف لإصلاح وتأهيل المواطنين المحرومين من حرياتهم وتأهيلهم للاندماج من جديد في المجتمع عقب انتهاء مدة الحكم. ويتلقى المجلس كافة الشكاوى المتعلقة بالنزلاء (السجناء) أثناء الزيارات الدورية.

حرية التعبير

وفيما يتعلق بالحق في حرية الرأي والتعبير، يسجل المجلس استمرار عدد من التحديات التي تؤثر على الممارسة الفعلية لهذا الحق، رغم ما تضمنته الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان من مستهدفات في هذا المجال. فعلى صعيد الحق في الحصول على المعلومات والبيانات والإحصاءات الرسمية، لم يُناقش مجلس النواب حتى تاريخه مشروع قانون تنظيم إتاحة وتداول المعلومات، رغم تقديم مشروع قانون في هذا الشأن موقع من ستين نائبًا. كما لم تصدر مدونة سلوك شاملة تنظم مختلف أوجه العمل الإعلامي والصحفي، بما في ذلك الإعلام الرقمي ومواقع التواصل الاجتماعي، خلال فترة تنفيذ الاستراتيجية، فضلًا عن محدودية الجهود المبذولة لرفع الوعي المجتمعي بأهمية حرية التعبير، وتعزيز قدرات العاملين في الصحافة والإعلام على ممارسة هذا الحق في إطار الضوابط والحدود التي يقررها القانون.

وفي هذا السياق، سبق للمجلس القومي لحقوق الإنسان أن طالب، في بيان شفوي خلال اعتماد نتائج الاستعراض الدوري الشامل لمصر، بتطوير التشريعات المنظمة لحرية التعبير وضمان توفير بيئة آمنة للعمل الصحفي. كما أوصى التقرير الثامن عشر للمجلس بمراجعة التشريعات ذات الصلة، بما في ذلك قوانين الصحافة والجريمة الإلكترونية، ويتابع المجلس كذلك شكاوى بعض الصحفيين المحتجزين على خلفية قضايا مرتبطة بممارسة حقهم في حرية الرأي والتعبير.

ويشير المجلس، في هذا الإطار، إلى استمرار إشكالية المواقع الإلكترونية التي تسعى إلى توفيق أوضاعها القانونية، وما يرتبط بذلك من تحديات تستدعي المعالجة، بما يضمن وضوح الإجراءات وتيسيرها وفقًا للقانون. ومن ثم، يؤكد المجلس أهمية اتخاذ مزيد من التدابير التشريعية والمؤسسية والعملية التي من شأنها تهيئة بيئة مواتية لممارسة حرية الرأي والتعبير، وتعزيز حرية واستقلال العمل الصحفي والإعلامي، وتيسير الحصول على المعلومات، وضمان التوازن بين مقتضيات التنظيم القانوني والضمانات الدستورية لحرية التعبير.

حرية التجمع السلمي

سجل المجلس القومي لحقوق الإنسان خلال فترة الاستراتيجية عدد من التظاهرات السلمية سواء الاجتماعية او الاقتصادية او التي خرجت للمطالبة بوقف الحرب على قطاع غزة[11]. لكن تظل هناك حاجة لوضع قائمة بالمناطق التي تخصصها كل محافظة لممارسة الاجتماعات العامة أو المواكب أو التظاهرات

---

[10] المجلس القومي لحقوق الإنسان يجري زيارة لمركز الإصلاح والتأهيل بالعاشر من رمضان، المجلس القومي لحقوق الإنسان، على الرابط التالي: https://nchr.eg/ar/news-details/1490

[11] مظاهرات حاشدة للتضامن مع غزة وشعب فلسطين في القاهرة وجميع محافظات مصر، المصري اليوم، على الرابط التالي: https://www.almasryalyoum.com/news/details/3010756

للتعبير السلمي عن الرأي دون التقيد بالإخطار. بالإضافة إلى تدوين قواعد تتضمن مبادئ الشرعية والضرورة والتناسب في إدارة التجمعات بما يعالج توصيات لجان المعاهدات في الأمم المتحدة

حرية التنظيم

وفيما يتعلق بالحق في التنظيم، يثمن المجلس متابعة اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان لجهود التواصل والتشاور مع منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان، من خلال عقد سبعة لقاءات تشاورية حتى 6 مايو 2026، بهدف الاستماع إلى رؤاها ومقترحاتها بشأن الاستراتيجية الثانية لحقوق الإنسان. ويمثل هذا النهج خطوة إيجابية نحو تعزيز الحوار والمشاركة، وإتاحة مساحة أوسع أمام المنظمات للمساهمة في صياغة السياسات ذات الصلة بحقوق الإنسان. وفي الوقت ذاته، يشير المجلس إلى استمرار التحديات التي تواجه عددًا من المؤسسات والجمعيات الأهلية العاملة في هذا المجال، ولا سيما ما يتعلق بالحصول على التمويل اللازم لأنشطتها، الأمر الذي قد يحد من قدرتها على الاضطلاع بأدوارها بفاعلية واستدامة. ومن ثم، تبرز أهمية مواصلة الجهود الرامية إلى تهيئة بيئة مواتية لعمل هذه المنظمات، وتيسير حصولها على مصادر تمويل مشروعة ومتنوعة، وفقًا للقوانين والضوابط المنظمة، بما يعزز استقلاليتها وقدرتها على الإسهام في حماية وتعزيز حقوق الإنسان.

وبخصوص زيادة قدرات النقابات واللجان النقابية في مجالات المفاوضة الجماعية، وتسوية المنازعات الفردية والجماعية، وإبرام اتفاقيات العمل الجماعية... وتوفيق أوضاع النقابات العمالية. فإن المجلس يسجل التوجه الحكومي للتعامل مع الحركات العمالية من خلال قنوات الحوار والتفاوض وآليات تسوية المنازعات العمالية، بما يكفل احترام الحق في التعبير السلمي عن المطالب المهنية والاقتصادية،

وقد لاحظ المجلس رد الحكومة المصرية على المعايير المعتمدة لتحديد المنظمة النقابية المخولة بالتفاوض في حال وجود عدة نقابات داخل المنشأة وهو السؤال الموجه من لجنة خبراء منظمة العمل الدولية أفادت الحكومة إن فيما يتعلق بالمعايير المعتمدة لتحديد المنظمة النقابية المخولة بالتفاوض في حال وجود عدة نقابات داخل المنشأة، بأن العمال يمكنهم التوصل إلى اتفاق فيما بينهم من خلال ممثليهم. وإذا لم يتمكنوا من التوصل إلى اتفاق، تطبق الوزارة المبدأ المعمول به، وهو إعطاء الأفضلية للمنظمة النقابية الأكثر تمثيلًا[12].

فيما يخص توفيق أوضاع النقابات العمالية يلاحظ المجلس إنه رغم الجهود الحكومية لتسهيل هذه الإجراءات ظلت هناك تحديات حيث أصدرت منظمة العمل الدولية تقرير لجنة الخبراء لعام 2026 بشأن تطبيق معايير العمل الدولية.. حيث أكد التقرير أن هناك تحديات ترتبط بالتطبيق العملي لقانون العمل الجديد رقم 14 لسنة 2025، وقد كان أهمها صعوبات تسجيل النقابات المستقلة، تأخر الإجراءات، وعدم تفعيل لجنة الشكاوى، إضافة إلى عدم وضوح قواعد تمثيل النقابات في المفاوضات

[12] Report of the Committee of Experts on the Application of Conventions and Recommendations X Application of International Labour Standards 2026 Report III (Part A) International Labour Conference 114th Session, 2026. https://shorturl.at/hPKJX

الجماعية، خاصة للعاملين في القطاع العام، مطالبة الحكومة بتقديم بيانات دقيقة حول عدد الاتفاقيات المبرمة والعمال المستفيدين لضمان الامتثال لاتفاقية الحق في التنظيم والمفاوضة الجماعية رقم 98[13]

أما فيما يخص بناء قدرات جميع الأطراف المعنية لدعم تنفيذ الأطر القانونية ذات الصلة بتيسير تسجيل وتوفيق أوضاع النقابات العمالية وفقا للمحددات القانونية سجل المجلس في عام 2026 تفعيل المنظومة الإلكترونية لتسجيل وتحديث بيانات المنظمات واللجان النقابية العمالية، بما يتيح للجان النقابية إدخال بياناتها وتحديثها إلكترونيًا، وهو ما يدعم تسهيل إجراءات التسجيل وتوفيق الأوضاع ومتابعة البيانات النقابية. غير إن الأعطال التي أصابت هذه المنظومة اعاقت في بعض الأحيان عملية التسجيل[14]. وكان قد سبق تفعيل هذه المنظومة اصدار وزارة العمل القرار الوزاري رقم 133 لسنة 2025 بشأن تحديث قواعد بيانات المنظمات النقابية العمالية على مستوى الجمهورية[15]. ويعد القرار بمثابة خطوة تنظيمية تمهيدًا للانتخابات الدورة النقابية للفترة من 2026 وحتى 2030. وقد نص القرار في مادته الثانية على التزام جميع المنظمات النقابية بتحديث بياناتها لدى الجهات الإدارية المختصة، وذلك اعتبارًا من الأول من يوليو 2025، ولمدة 3 أشهر. مع ذلك في 11 أغسطس 2025 تقدمت منظمات نقابية بمذكرة لوزير العمل تضمنت الاعتراض على بعض البنود الواردة في القرار الوزاري رقم 133 لسنة 2025 بشأن تحديث بيانات المنظمات النقابية وإيداعها، وبشكل خاص ما تضمنه القرار في البند الرابع من المادة الرابعة والتي تعلق باشتراط اعتماد كشوف الجمعية العمومية للمنظمة النقابية العمالية أو اللجنة النقابية العمالية المهنية من إدارة المنشأة أو التأمينات الاجتماعية[16]. واعتبرت اشتراط اعتماد هذه الكشوف من إدارة المنشأة أو التأمينات الاجتماعية قد يمثل عقبة أو قد يتعذر على بعض المنظمات النقابية بسبب امتناع أصحاب العمل عن اعتماد الكشوف نتيجة عدم تعاونهم مع المنظمة النقابية أو أية عقبات إدارية أخرى. وبحسب المذكرة قد يؤدي هذا البند إلى تدخل أصحاب العمل في شئون المنظمات النقابية أو فرض قيود عليها، فيما قد يعد مخالفاً لاتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 87. وهي الاتفاقية الخاصة بالحرية النقابية وحماية الحق في التنظيم النقابي.

حرية الدين والمعتقد

سجل المجلس القومي لحقوق الإنسان تعاون مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك الجهات الحكومية والمؤسسات الدينية ومنظمات المجتمع المدني، في تنظيم وتنفيذ ورش عمل تستهدف نبذ التطرف وتعزيز قيم التسامح وقبول الآخر وتجديد الخطاب الديني، كما شهدت فترة تنفيذ الاستراتيجية مراجعة المناهج الدراسية بما يسهم في ترسيخ ثقافة التسامح واحترام التنوع. وأسهم استمرار عمل اللجنة الرئيسية لتقنين أوضاع الكنائس في دفع التقدم في هذا المجال، من خلال تقنين أوضاع الكنائس والمباني والمرافق الخدمية التابعة لها، حيث بلغ إجمالي ما تمت الموافقة على تقنين أوضاعه منذ بدء عمل اللجنة 3804 كنائس ومبانٍ حتى أبريل 2026. وعلى الرغم من هذه الجهود، يرى المجلس أن التدابير الوطنية الرامية إلى مناهضة خطاب الكراهية وتعزيز التسامح وقبول الآخر وتجديد الخطاب الديني لا تزال بحاجة إلى

[13] Ibid

[14] متاح على الرابط التالي: https://shorturl.at/JLnme

[15] "العمل" تصدر قرارًا بتحديث قواعد بيانات المنظمات النقابية، متاح علي الرابط التالي: https://shorturl.at/ulfYk

[16] انظر، مذكرة من المنظمات النقابية إلي وزير العمل، على الرابط التالي: https://shorturl.at/4lyQz

مزيد من التعزيز والتكثيف، بما يضمن ترسيخ ثقافة احترام التنوع الديني والمذهبي ومواجهة التحريض على العنف والتمييز. كما يؤكد المجلس ضرورة اتخاذ مزيد من التدابير التشريعية والمؤسسية والعملية لتعزيز الضمانات اللازمة لممارسة الحق في حرية الاعتقاد وإقامة الشعائر الدينية دون تمييز. وفي هذا السياق، يوصي المجلس بالنظر في مراجعة المادة 98 (و) من قانون العقوبات، بما يضمن وضوح النص ودقة صياغته واتساق تطبيقه مع الضمانات الدستورية لحرية الاعتقاد وحرية الرأي والتعبير، والالتزامات الدولية ذات الصلة، مع الحفاظ على الحماية القانونية اللازمة من التحريض على العنف والكراهية والتمييز على أساس الدين أو المعتقد.

الحق في الخصوصية

خصص قانون الإجراءات الجنائية الباب الأول من الكتاب السادس لحماية المجني عليهم والشهود والمتهمين والمبلغين، متضمنًا تدابير لحماية هوياتهم وبياناتهم في سياق التحقيق والمحاكمة. وتشمل هذه التدابير جواز سماع أقوال الشخص دون ذكر بياناته إذا كان من شأن سماعها تعريض حياته أو سلامته أو أحد أفراد أسرته للخطر، مع حفظ بياناته في ملف فرعي للقضية، وإجازة اتخاذ الشاهد مقر الشرطة التابع له محل إقامته أو مقر عمله عنوانًا له، بإذن من جهة التحقيق المختصة، فضلًا عن تجريم إفشاء بيانات الشخص الصادر أمر بإخفاء هويته. وتظل هذه المعالجة التشريعية جزئية من منظور حماية الحياة الخاصة؛ إذ تركز التدابير الواردة في هذا الباب على إخفاء الهوية وحماية بعض البيانات التعريفية المرتبطة بالدعوى، ولا تشكل، بذاتها، منظومة شاملة لحماية الحياة الخاصة والبيانات الشخصية لهذه الفئات. كما أن النص، وإن ربط إخفاء البيانات بوجود خطر على الحياة أو السلامة، لا يضع معايير تفصيلية لتقييم مستوى هذا الخطر وتحديد تدابير الحماية المتناسبة معه. في المقابل سجل المجلس القومي لحقوق الانسان في الفترة من سبتمبر 2023 وحتى أغسطس 2025 اعلان وزارة الداخلية ضبط 1,319 قضية اختراق وسرقة حسابات، و904 قضايا تهديد وابتزاز، وتنفيذ 13 دورة استفاد منها 157 متدربًا في مكافحة الجرائم المعلوماتية[17].

المحور الثاني: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

الحق في الصحة

عقد رصد المجلس التطورات الإيجابية المتخذة من الدولة من أجل تنفيذ المستهدفات المرتبطة بالحق في الصحة، فقد ارتفعت مخصصات قطاع الصحة في موازنة العام المالي 2026/2025 بنحو 23%، لتبلغ 246.2 مليار جنيه، إلا أنها ظلت، أقل من الحد الأدنى للإنفاق على الصحة المقرر دستوريًا. وقد أقر رئيس الجمهورية في يونيو 2023 بأن الحكومة لا تلتزم بالحد الأدنى الدستوري للإنفاق العام على التعليم والصحة[18]. وفي المقابل يسجل المجلس باستحسان استمرار العمل بمبادرة مئة مليون صحة خلال فترة الاستراتيجية وأثرها في تعزيز الصحة العامة وقد شملت هذه المبادرة علي خدمات الفحص

[17] الاستراتيجية الوطنية لحقوق الانسان: العام الثالث من التنفيذ، اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان، صفحة 35، على الرابط التالي:https://sschr.gov.eg/media/psmnphix/strategy_2023_2024_ar.pdf

[18] الحكومة المصرية لا تستوفي النسب الدستورية في الإنفاق على الصحة والتعليم، على الرابط التالي: https://tafnied.com/news-32566

والكشف المبكر والعلاج مجانًا لمختلف الفئات العمرية بالإضافة إلي مبادرة القضاء على فيروس «سي» والكشف المبكر عن الأمراض غير السارية التي فحصت أكثر من 60 مليون مواطن وأتاحت العلاج المجاني، ثم امتدت لتشمل أكثر من 71.8 مليون فحص لطلاب المرحلة الابتدائية للكشف عن سوء التغذية وأكثر من 19.4 مليون طالب، ضمن جهود القضاء على فيروس سي والأمراض غير السارية.

لكن وبرغم ما تحقق من خطوات يظل الحق في الصحة يعترضه عدد من التحديات بما في ذلك عدم كفاية الكوادر الطبية[19]، وتفاوت الحصول على الرعاية الصحية بين المناطق المختلفة[20] وهي الفجوة التي تحاول ان تعالجها المبادرة الرئاسية حياة كريمة، وضعف البنية التحتية للعديد من المستشفيات خاصة في المحافظات الحدودية والنائية، وارتفاع تكلفة العلاج ونقص المعروض منه خلال فترة الاستراتيجية. كما أقر وزير الصحة بإن عدد أسرة المستشفيات في مصر لا يزال أقل من المعدلات العالمية، حيث يتراوح بين 12 و13 سريرًا لكل 10 آلاف مواطن، مقارنةً بنحو 28 سريرًا لكل 10 آلاف مواطن عالميا [21].

الحق في التعليم

ارتفعت مخصصات التعليم بنسبة 7% في الموازنة المقترحة لعام 2025-2026 ومع ذلك لم تصل هذه المخصصات للنسبة الواردة في الدستور المصري والذي تقدر بما لا يقل عن 4% من الناتج القومي الإجمالي ترتفع تدريجيا لتصل للمستويات العالمية[22]

وقد لاحظ المجلس القومي لحقوق الإنسان القرارات التي اتخذها وزير التعليم من أجل معالجة النقص في أعداد المعلمين، حيث رصد المجلس في سبتمبر 2026 إعلان وزير التربية والتعليم والتعليم الفني تعيين 43 ألف معلم مع بداية العام الدراسي. وسبق ذلك في يونيو 2025 إعلان وزير التعليم اكتمال إجراءات تعيين نحو 19 ألف معلم، وهو ما يمثل تطورًا إيجابيًا قد يحد من نقص المعلمين في مراحل التعليم المختلفة. وكانت خطة الدولة، المعلنة مع بداية تنفيذ الاستراتيجية قد استهدفت تعيين 150 ألف معلم على مدار خمس سنوات، بواقع 30 ألف معلم سنويًا، لمعالجة النقص في أعداد المعلمين في المدارس المصرية. وفي هذا السياق، أوضح وزير التربية والتعليم والتعليم الفني، أن المنظومة التعليمية كانت تواجه عجزًا بلغ نحو 469 ألفًا و860 معلمًا، في حين بلغ إجمالي قوة المعلمين نحو 832 ألف معلم، واعترف بإن ذلك شكل تحديًا كبيرًا أمام انتظام العملية التعليمية وتحقيق الجودة المرجوة.

علي مستوي التعليم الجامعي وبالتحديد خفض الفجوة بين متطلبات التعليم واحتياجات سوق العمل ظل هناك توجه رئاسي خلال السنة الخامسة للإستراتيجية بتقليص الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل خلال الفترة التي يغطيها التقرير، وكان هناك توجه رئاسي في 4 يوليو 2026

---

[19] أمين عام نقابة الأطباء: 9 أطباء لكل 10 آلاف مواطن في مصر مقابل 23 عالميا، اليوم السابع، على الرابط التالي: https://l1nq.com/gikuy43

[20] عجز الأسرّة يضع "الرعاية الصحية الحرجة" على طاولة الاستثمار، جريدة البورصة، على الرابط التالي: https://alborsaanews.com/2026/07/22/1981387

[21] وزير الصحة: عدد أسِرة المستشفيات في مصر أقل من المعدلات العالمية، الشروق، على الرابط التالي: https://sl1nk.com/euzdg8n

[22] أنظر، الدستور المصري المعدل لعام 2019، المادة 19، على الرابط التالي:https://manshurat.org/node/14675

لاستمرار الربط بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، مع ذلك وصل معدل البطالة بين حاملي مؤهل الجامعي وفوق الجامعي إلى 12.6% خلال الربع الرابع من عام 2025[23]، ويسجل المجلس القومي لحقوق الإنسان التوسع في منظومة الجامعات الأهلية بالإضافة إلى تباين المصروفات الدراسية في الجامعات الأهلية وهو ما ترتب عليه شكاوى بعض أولياء الأمور الذي التحق أبنائهم بهذه الجامعات وهو ما استدعي تقديم طالبات إحاطة بخصوص هذه الزيادات من قبل أعضاء مجلس النواب إلي وزير التعليم العالي [24] ويخشى المجلس أن يؤدي التوسع في مسار التعليم المدفوع التكلفة إلى تعاظم مستويات عدم المساواة بين بعض الطبقات الاجتماعية. وهو ما يتطلب نقاش حقيقي في هذا الشأن.

الحق في العمل

وصلت معدلات البطالة إلى مستويات مُنخفضة خلال فترة الاستراتيجية. ويسجل المجلس اعتماد خطة وزارة العمل على إتاحة 900 ألف وظيفة سنويا، ومن بين التطورات الإيجابية الأخرى التي رصدها المجلس القومي لحقوق الإنسان إطلاق الوزارة النشرة القومية للتشغيل بوزارة العمل، وهي النشرة المعنية بعرض جميع فرص العمل المتاحة في القطاع الخاص. كما أنشأت وزارة العمل قاعدة بيانات للعمالة غير المنُتظمة[25]. ورغم انشاء وزارة العمل لقاعدة بيانات العمالة غير المُنتظمة إلا إنها لا تزال غير شاملة لكل الفئات مثل عمال الترحيل، والعمالة المؤقتة على سبيل المثال لا الحصر. على المستوي التشريعي صدر قانون العمل المصري رقم 14 لسنة 2025 والذي دخل حيز النفاذ في سبتمبر 2025 وبحسب بعض الخبراء فإن القانون جاء ليمثل إطار متوازنًا بين حقوق العمال واحتياجات صاحب العمل. ويرسخ قانون العمل لحقوق المرأة ويمنع التمييز ضدها من خلال النص على مبدأ المساواة في الاجر على العمل متساو القيمة، كما يُجرم القانون التحرش ضد النساء في أماكن العمل بالإضافة إلى زيادة إجازة الوضع لدي المرأة لنحو أربعة شهور بعد ان كانت ثلاثة شهور في القانون الذي ألغي العمل به[26].

برغم هذه التطورات الإيجابية، لا يزال الحق في العمل في مصر يعترضه بعض التحديات، فرغم انخفاض معدلات البطالة بشكل عام، إلا إن مستويات البطالة عند الشباب ظلت في مستويات مرتفعة[27]. كما ظل تطبيق الحد الأدنى للأجور في بعض منشآت القطاع الخاص متعثرًا[28]. وقد نص الكتاب الدوري لوزارة العمل من عدم استثناء أي منشأة من نطاق تطبيق الحد الأدنى للأجور- باستثناء الجمعيات والمؤسسات الأهلية فقط. لكن الواقع يشير إلى تحايل بعض منشآت القطاع الخاص على تطبيق الحد الأدنى للأجور، برغم حملات التفتيش التي تقودها وزارة العمل[29].

---

[23] المواءمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل تساهم في انخفاض معدلات البطالة، بوابة الأهرام، على الرابط التالي: https://gate.ahram.org.eg/News/5590507.aspx

[24] طلب إحاطة بشأن زيادة مصروفات الجامعة الأهلية بالإسكندرية، مصراوي، على الرابط التالي: https://shorturl.at/bwdcq

[25] تصريحات وزيرة التضامن الاجتماعي السابقة لجريدة الوطن في 23 مارس 2023

[26] قانون العمل رقم 14 لسنة 2025، متاح على الرابط التالي: https://shorturl.at/6VTuS

[27] إلى أين وصلت معدلات البطالة في مصر؟، على الرابط التالي: https://shorturl.at/Un5hf

[28] حدد المجلس القومي للأجور في مصر الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص عند 7000 جنيه مصري، اعتبارًا من 1 مارس 2025

[29] أنظر الرابط التالي: https://shorturl.at/wfGlu

كما لاحظ المجلس القومي لحقوق الإنسان غياب للدور الرقابي لوزارة العمل في الرقابة على وسائل نقل العمالة غير المنتظمة خاصة في المزارع وفي المنشآت التي تقوم بتشغيل الأطفال. وهو ما أفضى حوادث متكررة افضت إلى وفاة عدد كبير من العمال بما فيهم الأطفال. ورغم إطلاق الحكومة المصرية الاستراتيجية المصرية للسلامة والصحة المهنية والتي انتهت في عام 2020 والتي استهدفت خفض عدد الأشخاص الذين يصابون أو يلقون حتفهم في العمل، وخفض معدلات الإصابة في مكان العمل بنسبة 40 % على الأقل مع ذلك تحتاج الحكومة المصرية لتحديث هذه الخطة.

الحق في الضمان الاجتماعي

شهدت فترة الاستراتيجية تطورات ايجابيَّة فيما يخص تعزيز الضمان الاجتماعي وخاصة على مستوي التشريع. حيث صدر قانون الضمان الاجتماعي الجديد رقم 12 لسنة 2025، في ابريل 2025 ويتيح القانون توفير شبكة أمان اجتماعي أكثر شمولاً واستدامة، من خلال تحويل المساعدة الاجتماعية إلى حق اجتماعي، وتوسيع قاعدة المستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية، وتعزيز الاستدامة المالية، ودعم كبار السن وربات الأسر والأشخاص ذوي الإعاقة، [30] ويتوسع قانون الضمان الاجتماعي ليشمل غير المصريين حيث يحق لهم الحصول على المساعدات الاجتماعية إذا توفرت فيم الشروط وهو ما يوسع من قاعدة المستفيدين من أحكام القانون[31].

كما زادت الحكومة المصرية من مخصصات الإنفاق العام على برامج الحماية الاجتماعية لتصل إلى 742.6 مليار جنيه في موازنة العام المالي 2026/2025، وتشمل الدعم الغذائي والتأمين الاجتماعي والصحي والإسكان الاجتماعي وبرامج التحويلات النقدية. على جانب أخر استمرت الحكومة في العمل بمبادرة الحماية الاجتماعية " تكافل وكرامة" وهو برنامج بدأ في عام 2015، وينقسم البرنامج إلى شقين برنامج تكافل وهو برنامجًا للتحويلات النقدية المشروطة، يستهدف إتاحة دخل لدعم الأسر الفقيرة التي لديها أطفال دون سن 18 عامًا، بشرط انتظام الأطفال في الدراسة والاستفادة من خدمات الرعاية الصحية. ويستهدف البرنامج النساء والأسر الفقيرة بشكل أساسي. أما الشق الثاني من المبادرة وهو برنامج كرامة وهو يمثل تحويلات نقدية غير مشروطة للفقراء من كبار السن وللأشخاص ذوي الإعاقات. وقد بلغ عدد المستفيدين من البرنامجين معًا حوالي 4.7 مليون أسرة تضم نحو 17 مليون فرد، بميزانية بلغت 54 مليار جنيه سنويًا، وفقًا لبيانات وزارة التضامن الاجتماعي في سبتمبر 2026. وتطورت قاعدة المستفيدين من هذا البرنامج منذ إطلاقه وحتى سبتمبر 2026، حيث ارتفعت المساعدات النقدية لبرنامج تكافل وكرامة بنسبة 25% اعتبارًا من أبريل 2025، وبلغ عدد الأسر المشمولة بالبرنامج نحو 4.7 مليون أسرة حتى سبتمبر 2026، مقارنة بنحو 1.7 مليون أسرة عند بداية البرنامج عام 2015، وفقًا لبيانات وزارة التضامن الاجتماعي. ورغم ذلك، لا تكفي هذه البيانات وحدها لتحديد مدى تغطية المبادرة لجميع الأسر التي تعاني من الفقر[32].

[30] See the following :https://tinyurl.com/3u942sc8

[31] See the following: https://shorturl.at/PBEL0

[32] صرف "تكافل وكرامة" عن شهر سبتمبر بقيمة تزيد على 4 مليارات جنيه، وزارة التضامن الاجتماعي، على الرابط التالي: https://shorturl.at/wPZ0i

كما رفعت الحكومة منذ يناير 2025 الحد الأدنى لأجور الاشتراك في التأمينات الاجتماعية إلى 2,300 جنيه والحد الأقصى إلى 14,500 جنيه، مع إلزام أصحاب الأعمال بتحديث بيانات رواتب العاملين وتقديم النماذج الرسمية المطلوبة، مع فرض عقوبات إدارية على المخالفين، وهو ما يضمن توسيع قاعدة المستفيدين من التأمينات الاجتماعية وتحسين واستدامة الاستحقاقات، ويعزز الحماية المالية للعاملين وأسرهم، بما يوفر لهم شبكة أمان اجتماعي أكثر فعالية واستقرارًا. [33]ولتحسين مستوي معيشة المعيشة أصدر رئيس الجمهورية قرار رقم 325 لسنة 2025 والذي يتعلق بزيادة المعاشات التقاعدية اعتبارا من 1 يوليو 2025. ونصت المادة الأولى من القرار على أنه: تُزاد بنسبة 15% بدءا من 1 يوليو 2025 المعاشات المستحقة ومن المتوقع ان يستفيد من هذا القرار 13 مليون شخص[34].

برغم التطورات الإيجابية السابقة، ظلت هناك عددًا من التحديات الجوهرية والتي تحد من فعالية نظام الضمان الاجتماعي في مصر، وأبرزها ارتفاع مستويات الفقر لدي بعض الأسر، إلى جانب مستويات التضخم المرتفعة والتي تؤثر بشكل مباشر على قدرة البرامج الاجتماعية على توفير حماية فعّالة للمواطنين، كما أدى تآكل قيمة المساعدات النقدية نتيجة التضخم وارتفاع أسعار السلع والخدمات الأساسية إلى زيادة معدلات الفقر ، وهو ما يحد من أثر التحويلات النقدية كأداة للضمان الاجتماعي، كما ان اشتراط القانون متابعة الرعاية الصحية وحضور الأبناء بالمدارس بنسبة لا تقل عن 80%، وترتيب خصومات متدرجة تبلغ 30% ثم 60% ثم 90%، وصولًا إلى وقف الدعم عند التكرار الرابع. قد يضر بالأسر التي يتعذر عليها الالتزام بسبب ضعف إتاحة الخدمات أو ارتفاع تكلفة الوصول إليها، لا بسبب أهاملها. وقد يفاقم خفض الدعم حرمان الأطفال من الغذاء والتعليم والرعاية الصحية، بما يعمّق الفقر بدلًا من الحد منه.

<u>الحق في الغذاء</u>

اتخذت الحكومة المصرية إجراءات إيجابية لتعزيز هذا الحق، حيث حافظت خلال فترة الاستراتيجية على احتياطي استراتيجي آمن للسلع الأساسية. وقد أطلقت الحكومة المصرية الاستراتيجية الوطنية للغذاء والتغذية 2022- 2030، وتستهدف الإستراتيجية تحقيق ثمانية أهداف من بينها الحد من انتشار التقزم والهزال والسمنة بين الأطفال والمراهقين بحلول عام 2030. بالإضافة إلى تطبيق إجراءات وقائية للحد من الوفيات المبكرة بسبب الأمراض غير السارية المرتبطة بالنقص الغذائي.

في نفس المسار أطلقت الحكومة المصرية في يوليو 2025 الخطة التنفيذية الوطنية لأنظمة الغذاء والتغذية 2025–2030[35]، كالتزام حكومي بتحقيق الأمن الغذائي، والوقاية من الأمراض الناتجة عن سوء التغذية. ومن بين التدابير الأخرى التي تتخذه مصر لضمان الحق في الغذاء تنفيذ 41 مشروعاً يستهدف

[33] New Social Insurance Contribution Amounts, 26 December 2024, https://www.mondaq.com/insurance-laws-and-products/1561432/new-social-insurance-contribution-amounts?

[34] الموجز السنوي لإصلاح نظم الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية، صفحة 84، على الرابط التالي: https://shorturl.at/sfHGe

[35] Launch of the National Operational Plan for Food and Nutrition Systems 2025–2030, and the Accelerated Anemia Action Plan, https://shorturl.at/hd1Hz

تحقيق الأمن الغذائي ووفقا لبيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية في مصر، مع تعزيز ممارسات الزراعة المستدامة في المجتمعات الريفية. ويبلغ إجمالي التمويل المخصص لهذه المشروعات 486.1 مليون دولار أمريكي[36].وبحسب مؤشر الجوع العالمي لعام 2024 فإن مستوي الجوع في مصر يرقي إلى درجة "معتدل" حيث تأتي مصر في 63 من إجمالي 127 دولة يشملها المؤشر[37]. وهو ما يعني إن مصر بعيد عن حالات الخطورة القصوى وفقا لمعايير برنامج الأغذية العالمي.

علي جانب أخر، قدرت دراسة برلمانية مساحة الأراضي الزراعية في مصر بنحو 9.4 مليون فدان منها حوالي 6.1 مليون فدان أراضي قديمة وحوالي3.3 مليون فدان أراضي جديدة، وتقر الدراسة الصادرة عن مجلس الشيوخ بإن هذه المساحة لم تعد كافية احتياجات السكان من السلع الغذائية، وهو ما يعني حاجة مصر لمزيد من الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة. ورغم التوجه الحكومي الرامي إلى خفض الفاقد من الغذاء في مصر. إلا إن نسبة الطعام المهدَر في مصر ظلت مرتفعة، وفقا لأخر احصائيات متاحة في عام 2024 نحو 18.1 مليون طن، بمعدل إهدار سنوي يصل إلى 155 كيلوغرامًا لكل فرد. برغم هذه التطورات شهدت فترة الاستراتيجية زيادة غير مبررة في الأسعار، وارتفاع معدلات التضخم وهو ما خلق ضغوط على الاسر يخشى المجلس أن تدفعها إلى الاعتماد على أغذية أقل تنوعًا وأعلى سعرات، كبديل عن غذاء صحي متوازن. كما رصد المجلس خلال فترة الاستراتيجية بناء على تقارير موثقة إنه برغم تراجع أسعار الغذاء في الأسواق الدولية منذ منتصف عام 2022، لكنها ارتفعت محليا في مصر، على خلفية التخفيضات المتعاقبة في قيمة العملة وعدم الرقابة الفعالة على الأسواق[38].

الحق في السكن

استمر التزام الدولة بمواجهة مشكلة العشوائيات بجانب تطوير المناطق غير المخططة عمرانيا، كما ظلت هناك جهود لوضع شريحة السكان محدودي الدخل في مقدمة أولويات برنامج الإسكان الاجتماعي وهو ما عزز من تنفيذ المستهدفات المتعلقة بالسكن اللائق في الاستراتيجية. كما وافق رئيس الجمهورية في 4 أغسطس 2025 على القانون رقم 164 لسنة 2025 بشأن بعض الأحكام المتعلقة بقوانين إيجار الأماكن وإعادة تنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر والمعروف اختصارًا بقانون الإيجار القديم وينص القانون على تحديد مدة الإيجار بسبع سنوات للوحدات السكنية وخمسة سنوات للوحدات التجارية والإدارية، ويلتزم المستأجر بإخلاء العقار فور انتهاء المدة ما لم يتم تجديد العقد بالاتفاق مع المالك[39]. وقد اثار دخول القانون حيز النفاذ جدًلا خاصة من قبل المستأجرين الذين تخوفوًا من فقدان الوحدات السكنية الذين عاشوا فيها. لكن بموجب القانون يحق لهؤلاء المستأجرين التقدم بطلب للحصول على وحدة بديلة من الدولة، سواء بنظام الإيجار أو التمليك، لكن بشرط التقدم قبل انتهاء المدة المحددة في المادة

---

[37] The Global Hunger Index, Egypt, https://www.globalhungerindex.org/egypt.html

[38] OECD Economic Surveys: Egypt 2024, https://www.oecd.org/content/dam/oecd/en/publications/reports/2024/02/oecd-economic-surveys-egypt-2024_ad9fc8a4/af900de2-en.pdf

[39] القانون متاح على الرابط التالي: https://shorturl.at/emjHi

الثانية من القانون السابق، وتقديم إقرار بإخلاء الوحدة القديمة فور التخصيص[40]. وفي الوقت الذي أسهم القانون في إنهاء حالة الجمود التي ظلت قائمة في سوق الإيجارات لسنوات طويلة، نتيجة تجميد آلاف الوحدات السكنية والتجارية بسبب تدني القيمة الإيجارية وعدم قدرة الملاك على إعادة ممتلكاتهم، إلا إنه قد يؤثر سلبا على الحق في السكن اللائق، خاصة للفئات محدودة الدخل التي قد تجد صعوبة بالغة في توفير سكن بديل بأسعار تتناسب مع دخولها بعد انتهاء الفترة الانتقالية المحدد ب 7 سنوات والتي يراها الكثيرين غير كافية، فضلا عن أن القانون لا يوضح بشكل قاطع آليات توفير السكن البديل[41].

على جانب أخر، دفع التضخم وانخفاض قيمة العملة الوطنية المطورين العقاريين إلى المطالبة بأسعار أعلى للوحدات السكنية. وتأخير تسليم الوحدات السكنية في أحيان أخري وهو ما خلق رد فعل ورأي عام رافض لهذه التأخيرات التي أخلت العلاقة التعاقدية في السوق العقاري المصري. ويثني المجلس القومي لحقوق الإنسان بالتوجيهات الرئاسية لمراجعة شاملة مع المطورين العقاريين، والتأكيد على الالتزام بالعقود ومواعيد التنفيذ والتسليم، مع اتخاذ الإجراءات القانونية في حالة عدم الامتثال للحفاظ على حقوق المواطنين.

رغم هذه التطورات الإيجابية للحق في السكن في مصر. أظهرت دراسة مشتركة صادرة عن "التحالف من أجل الشمول المالي والبنك المركزي المصري بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية حول المبادرة الرئاسية "سكن لكل المصريين. وركزت الدراسة على التحديات التي واجهت تنفيذ هذه المبادرة. والتي تمثلت في إقناع البنوك بالمشاركة في تمويل المبادرة، خاصة مع طبيعة الجمهور المستهدف من قبل المبادرة، حيث أشارت الإحصائيات فيما بعد إلى أن 65% من الجمهور المستهدف لم يتعامل مع البنوك مسبقًا، وبدأت المبادرة بالتعاون مع 4 بنوك فقط ولكنها تتعاون الآن مع 30 جهة تمويل مختلفة، من بينها 22 بنكا[42].

مياه الشرب الآمنة والصرف الصحي

لتعزيز تنفيذ المستهدفات المرتبطة بمياه الشرب الآمنة والصرف الصحي نفّذت الحكومة العديد من المشاريع الوطنية الكبرى، بما في ذلك مبادرة حياة كريمة لتوسيع نطاق خدمات مياه الشرب والصرف الصحي في القرى الريفية، وإنشاء محطات تحلية المياه في المناطق النائية والساحلية، وإنشاء محطات معالجة مياه الصرف الصحي من المستوى الثالث، مثل محطة بحر البقر لمعالجة مياه الصرف الصحي ومحطات أخري، لزيادة إعادة استخدام المياه وتعزيز الأمن المائي. لكن ظلت هناك تحديات تواجه تعزيز الحصول على مياه الشرب من بينها الاعتماد شبه الكامل على مياه النيل في ظل النمو السكاني المتفاقم بالإضافة إلى تداعيات تغير المناخ وثقافة عدم ترشيد استهلاك المياه وهو ما أفضي إلى تراجع نصيب الفرد من المياه في مصر تراجع إلى 473 مترا مكعبا خلال 2026، ليظل دون خط الفقر المائي، كما إنه

---

[40] انظر، المواد 2، 8، من القانون 164 لسنة 2025، على الرابط التالي:
https://moj.gov.eg:73/Doc/001/710571642025.pdf

[41] التقرير السنوي الثامن عشر، المجلس القومي لحقوق الإنسان، صفحة 72، على الرابط التالي:https://shorturl.at/i3FpA

[42] انظر بيان رئاسة مجلس الوزراء على الرابط التالي: https://shorturl.at/Ev5uX

وبرغم الجهود المبذولة لتعزيز خدمات الصرف الصحي إلا إن نسبة تغطية خدمات الصرف الصحي ظلت عند 70%[43]. وهو ما يعني ان 30% من المصريين غير قادرين على الوصول إلى هذه الخدمة.

الحقوق الثقافية

استهدفت الاستراتيجية توزيع الخدمات الثقافية في مختلف أنحاء البلاد بشكل متوازن، خاصة المناطق النائية والحدودية والأكثر احتياجا. بجانب النهوض بالصناعات الثقافية وتعزيز آليات تمويله، بالإضافة إلى تقديم المزيد من الدعم القصور الثقافة لتمكينها من الاضطلاع بالأدوار المنوطة بها. وضمن مشروع حياة كريمة أنشأت وطورت الحكومة 14 قصرا وبيت ثقافة في القري المشمولة بالمرحلة الأولي. رغم هذه التطورات الإيجابية، رصد المجلس عدد من الصعوبات التي تواجه تنفيذ المستهدفات الثقافية في الاستراتيجية من بينها استمرار التفاوت في تقديم الخدمات الثقافية. بجانب ما يواجه الهيئة العامة لقصور الثقافة من تحديات كبيرة، من أهمها محدودية الميزانية المخصصة للنشاط الثقافي، التي لا تتجاوز 87 مليون جنيه سنويًا، بجانب نقص الكوادر المتخصصة في المجالات الثقافية والفنية. بجانب الافتقار إلى البنية التحتية الثقافية في المناطق النائية، فالعديد من المناطق النائية تفتقر إلى المراكز الثقافية والمكتبات العامة، مما يحد من قدرة المواطنين في تلك المناطق على الوصول إلى الأنشطة الثقافية والفنية، بالإضافة إلى قلة الموارد المالية بما يحد من الدعم المقدم للنشاط الثقافي الأهلي[44].

المحور الثالث: حقوق الإنسان للمرأة والطفل وذوي الإعاقة والشباب وكبار السن

حقوق المرأة

رصد المجلس القومي لحقوق الإنسان إجراءات إيجابية لصالح المرأة خلال فترة الاستراتيجية وخاصة على مستوي المشاركة السياسية والوصول إلى المناصب القيادية حيث بلغت نسبة تمثيل المرأة في البرلمان نحو 26.8% على جانب اخر وصلت نسبة الإناث من إجمالي المشاركين في الانتخابات نحو 44% من إجمالي المصوتين. مع ذلك تراجع تمثيل المرأة في مجلس الوزراء في التعديل الوزاري في يوليو 2024، لينخفضن تمثيلهن إلى أربع وزارات. كما ارتفعت عدد المنح الدراسية الدولية المخصصة للنساء، والتدابير الرامية إلى مكافحة ممارسة ختان الإناث، كما شهدت الفترة نفسها الغاء التمييز المؤسسي ضد النساء في الوصول إلى المناصب القضائية فرصد المجلس في 12 ديسمبر 2025 إعلان مجلس الدولة رقم «1 لسنة 2025» عن قبول طلبات التعيين في وظيفة مندوب مساعد من خريجي وخريجات دفعة 2024. ونص الإعلان المنشور على الموقع الرسمي للمجلس صراحةً على قبول الجنسين، كما سبق ذلك صدور القرار الجمهوري رقم 447 لسنة 2025 في 25 أغسطس 2025، ونُشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 26 أغسطس، متضمنًا تعيين 48 امرأة ضمن دفعة خريجات وخريجي 2021 في وظيفة مندوب مساعد بمجلس الدولة، وليس 12 امرأة.

---

[43] ردود مصر على تقرير المقرر الخاص المعني بحق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، صفحة 5، على الرابط التالي: https://docs.un.org/en/A/HRC/63/34/Add.2

[44] «مشروعات متوقفة ومبانٍ آيلة للسقوط».. فجوة تمويلية في ميزانية وزارة الثقافة، المصري اليوم، على الرابط التالي: https://www.almasryalyoum.com/news/details/4344844

لكن رغم هذه التطورات الإيجابية لا تزال هناك تحديدات تواجه حقوق النساء في مصر سواء علي مستوي التشريع او في الممارسة العملية فمن ناحية التشريع ظل غياب تشريع شامل لمكافحة جميع اشكال العنف ضد المرأة برغم مطالبات المجلس والمجتمع المدني[45] واستمرار فجوات الأجور بين الجنسين والمشاركة الاقتصادية؛ إذ أظهرت النشرة السنوية لإحصاءات التوظف والأجور وساعات العمل الصادرة عن المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لعام 2024 أن متوسط الأجر النقدي الشهري للنساء كان أقل من الرجال بنحو 15.2% في القطاعين العام/الأعمال العام والخاص المشمولين بالنشرة، وبلغ الفارق نحو 17.8% في القطاع الخاص . كما بلغت مشاركة النساء في قوة العمل 16.9% مقابل 70.3% للرجال في العام نفسه[46].

حقوق الطفل

رصد المجلس مواصلة الحكومة اتخاذ إجراءات لدعم الخدمات الصحية والحماية الاجتماعية للأطفال؛ إذ تضمنت الموازنة العامة للدولة للعام المالي 2026/2025 تخصيص 5 مليارات جنيه لدعم الأدوية وألبان الأطفال، ونحو 5.9 مليار جنيه لدعم برامج التأمين الصحي لفئات مختلفة، تشمل الطلاب والمرأة المعيلة والأطفال دون السن المدرسي، بما في ذلك دعم التأمين الصحي الشامل. وفي مجال العدالة الجنائية للطفل، نُشر في 15 أبريل 2026 إعلان النيابة العامة عن افتتاح عدد من غرف التحقيق الصديقة للطفل بمقار النيابات، بالتعاون مع منظمة يونيسف، بهدف توفير بيئة آمنة ومهيأة نفسيًا للأطفال خلال التحقيق والإدلاء بأقوالهم، مع ضمان الخصوصية والدعم والحد من الآثار السلبية للإجراءات التقليدية[47].

علي مستوي التشريع صدر في 10 ديسمبر 2023 القانون رقم 186 لسنة 2023 بتعديل قانون الطفل رقم 12 لسنة 1996، حيث منح القانون، الحق للمحكمة بدلاً من الحكم بالعقوبات الواردة أن تقضي بإخضاع المخالف لبرامج التأهيل والتدريب التي يصدر بتحديدها قرار من وزير التضامن الاجتماعي، بالتنسيق مع المجلس القومي للمرأة والمجلس القومي للطفولة والأمومة لمدة لا تزيد على 6 أشهر، ويهدف القانون إلى تشجيع كفالة الصغار من خلال منح الأم الكافلة أو الحاضنة لطفل أقل من 6 أشهر الإجازات الممنوحة للأم الطبيعية، وإتاحة الفرصة للمحكمة في استبدال العقوبات السالبة للحرية من خلال إلزام أولياء الأمور - في الحالات التي تقدرها – بالخضوع لبرامج تأهيلية وتدريبية لعدم حرمان الصغار من أولياء أمورهم في حالة القضاء بالعقوبات السالبة للحرية حال تقصيرهم في مراقبة الصغار من الجناة بعد إنذارهم من النيابة العامة[48]. وقد رصد المجلس القومي لحقوق الإنسان في المقابل صدور القانون رقم 182 لسنة 2023 بإعادة تنظيم المجلس القومي للطفولة والأمومة وهو ما عزّز استقلال

---

[45] Women's Economic Empowerment in Egypt, Organization for Economic Co-operation and Development, https://www.oecd.org/content/dam/oecd/en/publications/reports/2026/05/women-s-economic-empowerment-in-egypt_39d07ee9/f19b0640-en.pdf

[46] النشرة السنوية لإحصاءات التوظف والأجور وساعات العمل عام 2024، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، على الرابط التالي:https://www.capmas.gov.eg/mediaLanding/news/3360

[47] النيابة العامة تفتتح عددا من غرف التحقيق الصديقة للطفل بمقار النيابات، الشروق، على الرابط التالي: https://shorturl.at/IznwT

[48] قانون رقم 186 لسنة 2023، الجريدة الرسمية، على الرابط التالي:https://shorturl.at/32kbw

المجلس الفني والمالي والإداري ونقل تبعيته لرئيس الجمهورية. في الوقت نفسه ظلت هناك تحديات تواجه حقوق الطفل في مصر ومن بينها استمرار ظاهرة أسوأ أشكال عمالة الأطفال وعدم اتخاذ الإجراءات الكافية لمواجهتها في ظل نقص أعداد المفتشين التابعين لوزارة العمل كما ظلت هناك حاجة لتحديث الخطة الوطنية لأسوأ اشكال عمالة الأطفال المنقضية.

حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

لاحظ المجلس القومي لحقوق الإنسان استمرار الحكومة في العمل على تنفيذ مستهدفات الأشخاص ذوي الإعاقة في الاستراتيجية سواء على مستوى السياسات أو التشريع. فعلى مستوى السياسات، رصد المجلس القومي لحقوق الإنسان في 12 يوليو 2026 إطلاق الاستراتيجية الوطنية لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة 2026–2030، وتشمل التشريع، والإتاحة، والتنقل، والتمكين، لكن وثيقة الاستراتيجية غير متاحة للجمهور حتى تاريخه.

ومن الناحية القانونية، صدر في 6 أغسطس عام 2023 القانون رقم 161 لسنة 2023 بدعم صندوق "قادرون باختلاف"، الذي يهدف إلى توفير الدعم الكافي لتمويل الصندوق لتعزيز أوجه الحماية الاجتماعية والاقتصادية وغيرها من أوجه الحماية المقررة للأشخاص ذوي الإعاقة، حيث نصت المادة الأولى من القانون على أن تؤول من أرصدة حسابات عدد من الجهات مبالغ مالية لصالح صندوق "قادرون باختلاف"، المُنشأ بالقانون رقم 200 لسنة 2020، وبلغت قيمة هذه المبالغ 1.1 مليار جنيه. كما صدر تعديل ثانٍ على القانون في 21 فبراير 2024 بالنص على تعيين مدير تنفيذي للصندوق يقوم على إدارة الصندوق وضمان سير العمل به وانتظامه، والقيام بالأعمال التنفيذية والإدارية ذات الصلة بعمل الصندوق.[49]

وعلى مستوي التطوير المؤسسي نقلت مستهدفات الخطة الاستثمارية للدولة للعام المالي 2024/2023، توجيه استثمارات بقيمة 8 ملايين جنيه لإنشاء مقر المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة وقاعدة بيانات معلوماتية خاصة به. علي الرغم من هذا التقدم الإيجابي فإن فترة الاستراتيجية شهدت تحديات تتعلق بتحسين الإتاحة وتوفير البنية الأساسية الملائمة لهذه الفئة. وكان المجلس القومي لحقوق الإنسان قد طالب بتيسير إجراءات الحصول على "بطاقة الخدمات المتكاملة" اللازمة للتمتع بالحقوق التي يكفلها القانون لهذه الفئة [50] وفيما يخص تطبيق النسبة القانونية المقررة لتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة، والبالغة 5% على الأقل من عدد العاملين، يظل ضمان الالتزام الفعلي بها تحديًا أمام تعزيز فرص العمل لهذه الفئة. وينص القانون على التزام الجهات الحكومية وغير الحكومية وكل صاحب عمل يستخدم 20 عاملًا فأكثر، سواء كانوا يعملون في مكان واحد أو أماكن متفرقة، بتعيين هذه النسبة من الأشخاص ذوي الإعاقة.

حقوق الشباب

[49] قانون رقم 161 لسنة 2023 بدعم صندوق قادرون باختلاف، على الرابط التالي: https://shorturl.at/2dEWj

[50] Summary of stakeholders' submissions on Egypt, Report of the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, https://shorturl.at/1tY6n

رصد المجلس القومي لحقوق الإنسان زيادة نسبة الشباب في البرلمان بنحو 33.9% بحسب احصائيات الاتحاد البرلماني الدولي[51] . كما لاحظ المجلس باستحسان التدابير المتخذة لدعم المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، والذي استفاد منها الشباب. وتواصلت جهود تطوير التدريب المهني وإتاحة التدريب المجاني للشباب، وتعزيز الشراكات الهادفة إلى مواءمة المهارات مع احتياجات سوق العمل. وتندرج هذه التدابير ضمن جهود تعزيز فرص الشباب في العمل وريادة الأعمال، مع ذلك يقتضي تقييم أثر هذه المخصصات والتدريبات توافر بيانات مصنفة عن المستفيدين، وعدالة الوصول إلى التمويل والتدريب، ومدى إسهامهما في توفير عمل لائق ومستدام للشباب. ولا يزال توافر فرص عمل للشباب في مصر يعترضه بعض التحديات، فرغم انخفاض معدلات البطالة بشكل عام، إلا إن مستويات البطالة عند الشباب تصل بحسب بيانات حكومية إلى 13.2%[52]. وتجدر الإشارة إن الفترة الزمنية للاستراتيجية قد شهدت تنظيم المجلس القومي لحقوق الإنسان النسخة الأولي لمنتدى الشباب وحقوق الإنسان وهو ما يمُهد لظهور قيادات شابة جديدة في مجال حقوق الإنسان في مصر.

كبار السن

بلغ عدد كبار السن في مصر، من الفئة العمرية 60 سنة فأكثر، نحو 10.2 مليون شخص في عام 2026، يمثلون 9.3% من إجمالي السكان، وفقًا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وقد عنت الاستراتيجية بهذه الفئة من خلال وضع مستهدفات لتوسيع برامج الحماية الاجتماعية الممنوحة للمسنين زيادة المخصصات المالية المتاحة لمؤسسات الرعاية الاجتماعية الحكومية، وتعزيز التفتيش عليها. تعزيز حصول كبار السن على الرعاية الصحية المناسبة. ورصد المجلس القومي استمرار العمل بمبادرة رعاية كبار السن ضمن حملة 100 مليون صحة وتهدف المبادرة بحسب منصة 100 مليون صحة إلى تقديم خدمات صحية شاملة لكبار السن فوق سن 65 عامًا، وذلك من خلال: الكشف المبكر عن الأمراض: إجراء فحوصات دورية للكشف عن الأمراض المزمنة مثل السكري وارتفاع ضغط الدم وأمراض القلب، مما يساعد في السيطرة على هذه الأمراض وتقليل مضاعفاتها[53].

وعلي مستوي التشريع في 4 أبريل 2024 صدر القانون رقم 19 لسنة 2024 بإصدار قانون رعاية حقوق المسنين، والذي من شأنه تعزيز حماية ورعاية حقوق المسنين وضمان تمتعهم بجميع الحقوق الاجتماعية والسياسية والصحية والاقتصادية والثقافية والترفيهية وغيرها، وتمتع المسنين بجميع الحقوق الواردة بالاتفاقيات والمواثيق الدولية المنظمة لحقوق المسنين، ورفع الوعي المجتمعي بحقوق المسنين وتوفير سبل الإتاحة لهم، و تمكينهم من المشاركة في تسيير الشئون العامة وصياغة السياسات والبرامج الخاصة بشئونهم وتيسير تعاملات المسنين مع الجهات الحكومية وغير الحكومية على أن يكون هناك نافذة تُخصص لحصولهم على الخدمات بصورة ميسرة. مع ذلك رغم ما نصت عليه المادة الثانية من مواد القانون بإن يُصدر رئيس الوزراء اللائحة التنفيذية للقانون خلال ستة شهور من تاريخ نشر

[51] Inter-Parliamentary Union, Egypt, https://www.ipu.org/parlement/EG

[52] Egypt unemployment rate drops to 6.3% in 2025: CAPMAS, Egypt's State Information Service, https://shorturl.at/wBX6n

[53] مبادرة كبار السن، 100 مليون صحة، متاح على الرابط التالي:https://shorturl.at/Iazvx

القانون في الجريدة الرسمية أي في موعد أقصاه 4 أكتوبر 2024 لكنها لم تصدر حتى نهاية نوفمبر 2026 رغم تجاوز الحد الزمني.

في المقابل كان هناك توجه بحسب الحكومة للتوسع في انشاء دور رعاية للمسنين. في أكتوبر 2025 حدثت وزارة التضامن الاجتماعي قاعدة بيانات دور المسنين ليصل العدد لـ 176 داراً في 22 محافظة تقدم خدمات لـ 4469 مسناً ومسنة داخل الدور. مع ذلك لا يزال هناك فجوة بين عدد كبار السن في مصر ودور الرعاية المخصصة لهم.

المحور الرابع: التثقيف وبناء القدرات

نشر ثقافة حقوق الإنسان

خلال فترة الاستراتيجية استمرت الحكومة وفي بعض الأحيان بالتعاون مع أصحاب المصلحة المختلفين تنفيذ مجموعة من الأنشطة والمبادرات وإطلاق الحملات التوعوية وتنظيم الندوات والفعاليات المخصصة للإستراتيجية بصورة محددة او للتوعية بمفاهيم ومبادئ حقوق الإنسان بشكل عام، غير ان هذه الأنشطة والحملات لم يكن لها في أوقات كثيرة مخرجات يمكن قياس أثرها. وبشكل عام لم تكن هناك أداة مؤسسية لقياس إثر البرامج والأنشطة والمبادرات التي جري تنفيذ في إطار الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان.

إدماج مكون حقوق الإنسان في مراحل التعليم المختلفة

لاحظ المجلس القومي لحقوق الإنسان تطورات إيجابية نحو ادماج حقوق الإنسان في العملية التعليمة، وذلك قبل انتهاء المرحلة الأولي من الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان. وفي 9 ديسمبر 2025 عقدت الأمانة الفنية للجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان، اجتماعًا تنسيقيًا مع الجهات الوطنية المعنية بالتعليم ومنظمات الأمم المتحدة لاستعراض ومناقشة تنفيذ مشروع البرنامج الوطني للتثقيف في مجال حقوق الإنسان وشارك في هذا الاجتماع ممثلون عن كل من وزارة التربية والتعليم. والتعليم الفني، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، صندوق تطوير التعليم التابع لمجلس الوزراء، وممثلي المجالس القومية المتخصصة. كما شارك فيه ممثلون عن كل من مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة في مصر، مكتب منظمة الأمم المتحدة للطفولة، إضافة إلى مكتب منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة" اليونيسكو". ويهدف البرنامج إلى إدماج مفاهيم حقوق الإنسان في مراحل التعليم المختلفة بغرض دعم الخطط الوطنية الرامية إلى نشر ثقافة حقوق الإنسان وتعزيز القدرات المؤسسية والفنية للجهات المعنية[54]. ولكن يظل التأخر في اعداد خطة للتعليم وطنية للتعليم في مجال حقوق الإنسان للمراحل التعليمية المختلفة تحديا واجه تنفيذ بعض المستهدفات المتعلقة بإدماج مكون حقوق الإنسان في مراحل التعليم.

تدريب أعضاء هيئة الشرطة

[54] الأمانة الفنية تعقد اجتماعًا تنسيقيًا لمناقشة سبل تنفيذ "البرنامج الوطني للتثقيف في مجال حقوق الإنسان في مصر، على الرابط التالي:https://shorturl.at/hZfm1

رصد المجلس القومي لحقوق الإنسان ادماج وزارة الداخلية الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان ضمن خطط التدريب الخاصة بالوزارة بالإضافة إلى استمرار وزارة الداخلية في إدراج القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، المعروفة بقواعد "نلسون مانديلا"، ضمن برامج التدريب والتأهيل الموجهة إلى الضباط والأفراد والعاملين بمراكز الإصلاح والتأهيل. وتركز هذه البرامج على المبادئ المرتبطة بصون الكرامة الإنسانية، وحظر التعذيب وسوء المعاملة، وضمان الرعاية الصحية، ومراعاة الاحتياجات الخاصة للفئات المختلفة من النزلاء، وتنظيم إجراءات التفتيش والانضباط والتواصل مع الأسر، وتعزيز برامج التأهيل وإعادة الإدماج. ويسهم ذلك في رفع الوعي المهني بالمعايير الدولية ذات الصلة، ودعم اتساق الممارسة العملية داخل مراكز الإصلاح والتأهيل مع أحكام الدستور والقانون والسياسة العقابية القائمة على الإصلاح والتأهيل. مع ذلك هناك حاجة الي تدريب أعضاء هيئة الشرطة على المبادئ الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من قبل الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون وهي المبادئ الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين بما يتفق مع التوصيات الواردة لمصر من اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في الأمم المتحدة[55] .

تدريب أعضاء الجهات والهيئات القضائية

رصد المجلس القومي لحقوق الإنسان استمرار مركز التدريب القضائي بالنيابة الادرية بالشراكة مع المركز القومي للدراسات القضائية القيام بدورات تدريبية خلال فترة الاستراتيجية ضمن جهود تعزيز القدرات المؤسسية والتطوير المستمر لأعضاء الهيئات والجهات القضائية.

وفي 18 نوفمبر 2025، اتفق المجلس القومي لحقوق الإنسان وهيئة النيابة الإدارية على توسيع التعاون المشترك ليشمل تنظيم جلسات تشاور وبرامج تدريب، إلى جانب دعم آلية الشكاوى بالمجلس القومي لحقوق الإنسان وتنسيق الجهود في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان؛ بما يمثّل خطوة أولية لتوسيع التعاون في بناء القدرات الحقوقية مع إحدى الهيئات القضائية[56]. غير ان المجلس يري استمرار الحاجة لوضع مؤشرات لقياس إثر البرامج التدريبة في مجال حقوق الإنسان او أي أدوات لمتابعة وتقييم البرامج التدريبية التابعة للجهات القضائية. كما تظل هناك حاجة لعقد ورش عمل وتدريبات متخصصة لأعضاء الهيئات والجهات القضائية عن مبادئ بانجلور للسلوك القضائي.

تعزيز برامج تدريب العاملين بالجهاز الإداري للدولة

استهدفت الاستراتيجية بناء قدرات وتدريب العاملين بوحدات حقوق الإنسان بالمحافظات بالإضافة إلى تقديم الدعم التقني في مجال حقوق الإنسان لمؤسسات التدريب الوطنية المعنية ببناء قدرات وتدريب موظفي الخدمة المدنية. وقد كان المجلس القومي لحقوق الإنسان شريكا مع أصحاب المصلحة الأخرين في تنفيذ برامج تدريبة لصالح العاملين بالجهاز الإداري في الدولة حيث قام المجلس القومي لحقوق الإنسان بتنفيذ برامج تدريبة لتعزيز التطوير المؤسسي لوحدات حقوق الإنسان في الوزارات

---

[55] الملاحظات الختامية بشأن التقرير الدوري الخامس لمصر، اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، على الرابط التالي: https://shorturl.at/34SIr

[56] المجلس يستقبل وفد هيئة النيابة الإدارية لبحث أطر التعاون في منظومة الشكاوى والرصد والاستجابة بما يعزز من حالة حقوق الانسان، المجلس القومي لحقوق الإنسان، على الرابط التالي:https://nchr.eg/ar/news-details/1346

والمحافظات، فعلي سبيل المثال اختتم المجلس في سبتمبر 2025 البرنامج التدريبي حول المفاهيم الأساسية لحقوق الإنسان والتي شاركت فيه30 من مديري إدارات محافظة القاهرة، ومديرية التربية والتعليم، ومديرية التضامن الاجتماعي[57].

كما نفذ المجلس القومي لحقوق الإنسان بالتعاون مع اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان ووحدة حقوق الإنسان في وزارة التنمية المحلية برنامجا تدريبا لإرساء مبادئ حقوق الإنسان داخل الهياكل المؤسسية للإدارة المحلية، وتفعيل عمل وحدات حقوق الإنسان بالمحافظات، ورفع كفاءة العاملين بها في التعامل مع شكاوى المواطنين، وخاصة المرتبطة بحقوق الإنسان[58] وخلال الفترة من يوليو 2023 وحتى يوليو 2024 عقد المجلس عدد 13 تدريبية استهدفت أكثر من 440 مشارك من مختلف الفئات ومن بينهم موظفي الجهاز الإداري بالدولة انطلاقا من دور المجلس في تقديم الدعم الفني وبناء القدرات بما يتفق مع قانون المجلس[59]. ومع ذلك تظل الحاجة مُلحة لإتاحة بيانات دقيقة عن القوى العاملة ما من شأنه ان يعزز قدرة الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة على تخطيط احتياجات التعلّم وتقييمها. حيث إن بيانات الخدمة المدنية بكاملها لا تزال غير متاحة، ويتفق المجلس مع التقارير التي تفيد بأنه دون معرفة عدد الموظفين، وأدوارهم، والمهام التي تتطلبها هذه الأدوار، يصبح التخطيط لتطوير القوى العاملة ووضع استراتيجياته أمرًا صعبا[60]. وقد اشارت مراجعة الحُوكمة العامة في مصر المنفذة من قبل الحكومة المصرية بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[61]، إلى إن تقييم الاحتياجات التدريبية وتحديد فجوات المهارات مجالين آخرين يستحقان اهتمامًا من الدولة المصرية وان العمليات والسياسات القائمة حاليًا لتحديد الاحتياجات التدريبية مجزأة عبر الجهاز الإداري وتحتاج إلى مزيد من المأسسة. في المقابل يري المجلس ان للجهاز المركزي للتنظيم والإدارة مواصلة أداء دور رئيسي في دعم وتعزيز تعميم نهج قائم على حقوق الإنسان في برامجه التدريبية وإعداد مواد لتطوير مهارات العاملين في مختلف الوزارات. وبذلك، يمكن للجهاز ضمان تقديم خدمات تستجيب لاحتياجات العاملين في الجهاز الإداري وفقا لمستهدفات الاستراتيجية. وفي إطار اختصاصه ببناء قدرات موظفي الخدمة المدنية، يمكن للجهاز تعزيز دوره الرئيسي في تعميم نهج قائم على حقوق الإنسان في البرامج التدريبية تتفق مع الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان.

---

[57] المجلس القومي يختتم البرنامج التدريبي حول المفاهيم الأساسية لحقوق الإنسان، المجلس القومي لحقوق الإنسان، متاح على الرابط التالي:https://shorturl.at/7M9dB

[58] "التنمية المحلية": تنفيذ برنامجين تدريبيين حول حقوق الإنسان وريادة الأعمال، الهيئة الوطنية للإعلام على الرابط التالي: https://sl1nk.com/t6xqqd9

[59] التقرير السابع عشر للمجلس القومي لحقوق الإنسان، المجلس القومي لحقوق الإنسان، صفحة 92، على الرابط التالي: https://shorturl.at/gIVeI

[60] OECD Public Governance Reviews: Egypt Strengthening the Foundations for More Efficient and Effective Public Governance Reforms, https://shorturl.at/fgeNS

[61] مراجعة الحوكمة العامة في مصر" (Public Governance Review) هو مشروع "دعم الحوكمة العامة والاقتصادية في مصر" والذي تنفذه الحكومة المصرية بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، وبتمويل من الاتحاد الأوروبي، خلال الأعوام (2022-2026).

ثانيا: التحديات العامة التي واجهت تنفيذ الاستراتيجية

رغم ما رافق إطلاق الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان من آمال في تعزيز وتحسين حالة حقوق الانسان في مصر والحد النسبي للممارسات قد لا تتفق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وبشكل خاص الاتفاقيات الأساسية التي صادقت عليها مصر. إلا ان متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان تشير إلى وجود تحديات مختلفة واجهتها. ولا تخل عامة أي عملية تنفيذ الاستراتيجيات والخطط الوطنية لحقوق الإنسان من تحديات وعقبات مختلفة وخلال المرحلة الأولي من الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان كانت هناك تحديات بطأت من عملية التنفيذ وهو ما يستدعي معالجة هذه التحديات في المرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية 2027 – 2032

1. **غياب خطة عمل تنفيذية:** واجهت الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان في مرحلتها الأولي تحديا أساسيا تمثل في غياب خطة عمل تنفيذية تُحدد بوضوح الجهات المنوط بها تنفيذ كل نتيجة من النتائج المستهدفة في الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان. والإطار الزمني للتنفيذ، والأنشطة المقترحة لتنفيذ كل نتيجة. لذلك فإنه من المهم لمعالجة وتفادي هذا الانتقاد أن يلحق بالإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان 2027- 2032 خطة عمل تنفيذية مُدون بها النتائج المستهدفة والجهات المنوط بها تنفيذ كل نتيجة، والأهداف المرحلية أو الأنشطة المقترحة لتنفيذ هذه النتيجة والإطار الزمني للتنفيذ.

2. **الحاجة إلى تطوير تقارير المتابعة:** أصدرت اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان أربعة تقارير حتى 30 سبتمبر 2025 لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية وهذه التقارير هي آلية المتابعة الوحيدة للمرحلة الأولي للإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان. وبشكل عام ركز تقارير المتابعة الصادرة عن اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان على التدابير الإيجابية المتخذة لتحقيق النتائج المستهدفة. في حين لم يشر بأي شكل من الأشكال إلى التحديات التي تواجه تنفيذ الاستراتيجية بشكل عام في تضارب مع ما هو موجود في وثيقة الاستراتيجية في الجزء الخاص بالمتابعة والتقييم. او النتائج التي لم يبدأ العمل عليها. يُعدُّ رصدُ تنفيذِ الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان جزءًا منطقيًا من عملية التنفيذِ؛ إذ يوضحُ ما إذا كانت الإجراءاتُ تُنفَّذُ وما إذا كانت تحققُ آثارَها. إلا أن الاستراتيجية لم تنشئُ نظامًا موحدًا للمؤشراتِ، ولا توضحُ دائمًا كيفيةَ قياسِ النتائجِ المستهدفة.[62] كما تشير تقارير المتابعة الصادرة عن اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان إلى التدابير المتخذة لتنفيذ مستهدفات الاستراتيجية دون تحديد النتائج التي نُفذت او التي لا نفذت جزئيا او التي لم يبدأ العمل على تنفيذها.

3. **التحديات الاقتصادية والاجتماعية:** برغم ما بذلته الحكومة خلال فترة الاستراتيجية من إجراءات للحماية الاجتماعية ومحاولة الدفع بالاقتصاد الوطني للأمام من خلال المشاريع القومية التي تعددت، ومحاولات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. إلا ان الصعوبات الاقتصادية ظلت تحديا واجه تنفيذ مستهدفات مختلفة خاصة في المحورين الثاني والثالث من الاستراتيجية حيث

[62] تقارير متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان، على الرابط التالي: https://sschr.gov.eg/ar/Strategy/Followup

ادي تراجع العملة المحلية نتيجة الإجراءات الاقتصادية والظروف الخارجية مثل الحرب الروسية الأوكرانية وتعطل سلاسل الامداد والاضطراب في حركة التجارة في البحر الأحمر. وبعد ذلك الحرب الأمريكية الإيرانية إلى ارتفاع معدلات التضخم وزيادة أسعار السلع الأساسية وأصبحت تكلفة المعيشة مرهقة لعدد كبير من الأسر المصرية[63] فبحسب دراسة صادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء -جهة حكومية- فقد انخفضت دخول نحو 20% من الأسر المصرية جرّاء الأزمة الروسية الأوكرانية[64]. في الوقت نفسه أسهمت هذه الأزمات بجانب ارتفاع أعباء الديون إلي زيادة حادة في تكاليف المعيشة بالنسبة للسكان، فقد استحوذت الديون الخارجية والمحلية علي نحو ثلثي إجمالي الإنفاق المخطط له في موازنة الدولة للسنة المالية 2025–2026.

4. **غياب مؤشرات لقياس إثر ما ينُجز من تطورات:** اكتفت عملية متابعة الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان برصد الأنشطة والسياسات والإجراءات المتخذة من قبل الجهات المعنية بالتنفيذ خلال المرحلة الاولي من الاستراتيجية، في حين لم تكن هناك اليات لقياس إثر ما ينجز من تطورات إيجابية. فكانت معظم أنشطة الرصد ومتابعة الاستراتيجية تحصي أنشطة ومخرجات المؤسسات، وقليل منها يقيس الأثر على أصحاب الحقوق. ولذلك قد يوجد تباين بين نتائج رصد الخطة الإيجابية والتقارير السلبية عن الوضع الفعلي على الأرض.

5. **المخصصات المالية المحدودة:** لم تُخصص موارد بشرية أو مالية إضافية بصورة واضحة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان او متابعتها؛ بل أُنجزت غالبية المستهدفات التي جري العمل عليها ضمن المهام القائمة بالفعل قبل إطلاق الاستراتيجية للوزارات. ولم يكن هناك كيان مؤسسي معني بتمويل تنفيذ الاستراتيجية مع عدم اغفال ادماج الاستراتيجية في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية [65].

6. **غموض أدوار الجهات المعنية بالتنفيذ:** بطبيعة الحال حدد الاستراتيجية الوطنية لحقوق الانسان اللجنة العليا الدائمة لحقوق الانسان لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحقوق الانسان، لكن غياب خطة عمل تنفيذية أفضى إلى غموض في أدوار الجهات الأخرى المفترض ان تساعد اللجنة في عملية التنفيذ. وباستثناء بعض المستهدفات لم تخاطب النتائج المستهدفة الجهة المعنية بتنفيذها. وهو ما نشئ عنه عدم وضوح في تحديد الأدوار المختلفة للجهات المعنية بالتنفيذ.

7. **غياب آلية للتعاون المُنظم بين الحكومة المركزية والإدارة المحلية فيما يخص الاستراتيجية**: لم يتحقق تعاونٌ مُنظَّمٌ مع الوزارات والإدارة المحلية وبينها المحافظات والاحياء والمراكز ومستويات الإدارة المحلية المختلفة، وغلبت الإجراءاتُ المجزأة على عملية التنفيذ. وتبين غيابُ فهمٍ مشتركٍ لمفهوم حقوق الإنسان لدى كثيرٍ من العاملين وحدات حقوق الانسان.

---

[63] أثر الأزمة الأوكرانية الروسية على الأسرة المصرية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، على الرابط التالي: https://www.capmas.gov.eg/publications/115

[64] نفس المصدر السابق

[65] خلال استعراضها لوثيقة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعامِ المالي 2024/23 أمام مجلس النواب: وزيرة التخطيط تناقش دور الخطة في تنفيذ الاستراتيجيّة الوطنية لحقوق الإنسان 2021 – 2026، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، على الرابط التالي:https://mped.gov.eg/singlenews?id=4828

8. **عدم وضوح بعض المستهدفات وطبيعتها:** تتضمن الاستراتيجية نتائج مستهدفة في بعضها مكررة أو مرتبطة بمستهدفات أخري. وتتنوع بين مقترحات تشريعية، وأنشطة توعوية، ولا توضح المستهدفات متى يجب إنجاز المستهدف، ولا يحدد في كل حالة الجهة التي تتحمل المسؤولية عن التنفيذ.

ثالثا: الدروس المستفادة

يمثل انتهاء المرحلة الأولي من الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان الفرصة الأمثل من اجل استخلاص الدروس المستفادة من عملية متابعة التنفيذ، وقد وجد المجلس القومي لحقوق الإنسان ضرورة في استيعاب هذه الدروس من اجل استراتيجية ثانية لحقوق الإنسان أكثر فعالية في مصر ويمكن ايجاز هذه الدروس فيما يلي:

1. آلية المتابعة الوحيدة للمرحلة الأولي للإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان هو التقرير السنوي التي تُصدره اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان والتي أصدرت منه أربعة تقارير حتى 30 سبتمبر 2025. وبشكل عام ركز تقارير المتابعة الصادرة عن اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان على التدابير الإيجابية المتخذة لتحقيق النتائج المستهدفة. في حين لم يشر بأي شكل من الأشكال إلى التحديات التي تواجه تنفيذ الاستراتيجية بشكل عام. او النتائج التي لم يبدأ العمل عليها. لذلك هناك ضرورة في إعادة النظر في آلية المتابعة والتي تقتصر على اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان.

2. أفضى عدم الجاهزية الرقمية لضعف الترويج والمعرفة بالاستراتيجية لدي قطاعات كبيرة لذلك من الضروري تعزيز الحضور الرقمي للجهات المعنية بالاستراتيجية والمساهمة في انشاء منصات معرفية لزيادة المعرفة بالاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان.

3. محدودية اشراك المجتمع المدني في تنفيذ الاستراتيجية لذلك ينبغي ان يتحول المجتمع المدني من مجرد جهات استشارية لشركاء في المتابعة والتنفيذ نظرا لإنهم في الأصل مخاطبون بعدد من المستهدفات الواردة في الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان. ثانيا؛ لإن نقلهم من مجرد جهات استشارية الي شركاء يتفق مع المرجعيات الدولية في مشاركة أصحاب المصلحة في تنفيذ خطط العمل والاستراتيجيات الوطنية لحقوق الإنسان. وضرورة تشجيع المنتظمات غير الحكومية العاملة في حقوق الانسان على تنفيذ مشروعات لتنفيذ الاستراتيجية بالتعاون مع صندوق المشروعات التابع لوزارة التضامن الاجتماعي. ودارسة تعزيز الشركات مع الجهات المانحة لتنفيذ الاستراتيجية بما في ذلك وكالات التعاون الإنمائي والجهات المانحة من القطاع الخاص.

4. كانت عمومية النتائج المستهدفة وعدم وضوحها في بعض الأحيان عقبة ينبغي معالجتها، ولذلك يري المجلس القومي لحقوق الإنسان ضرورةً في أن تُصاغ الاستراتيجية الثانية لحقوق الإنسان في مصر بلغة واضحة لا لبس فيها، تحدد بصورة صريحة التزامات ومسؤوليات الإنفاذ والتنفيذ، وتُسند هذه الالتزامات والمسؤوليات إلى أصحاب المصلحة المعنيين.

5. لم تكن هناك اليات تشاور دائمة ومستقرة بين اللجنة العليا الدائمة وبين أصحاب المصلحة فيما يخص الاستراتيجية لذلك إن زيادة التنسيق بين الحكومة ممثلةً في اللجنة العليا الدائمة لحقوق

الإنسان وبين المجلس القومي لحقوق الإنسان والمجتمع المدني سيعزز من الفوائد التي يمكن أن تنشأ عن عملية تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان في مرحلتها الثانية.

6. ظل بعض الجهود متفرقة ومبعثرة لقياس أثر بعض البرامج التدريبية في سياق الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، غير أنه لم تُعدَّ او تنشأ أداة مؤسسية لقياس أثر برامج حقوق الإنسان ومتابعة فعاليتها على المستهدفين منها. وهو ما يتطلب العمل على انشاء هذه الأداة في المرحلة الثانية للإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان 2027- 2032.

7. ظل غياب برنامج قومي لنشر ثقافة حقوق الإنسان يبُطئ من احراز تقدم في المحور الرابع المعني بالتثقيف لذلك من المهم اعتماد برنامج قومي لنشر ثقافة حقوق الإنسان بالتعاون بين اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان والمجلس القومي لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني، والاسترشاد بالبرنامج العالمي لتثقيف في مجال حقوق الإنسان عند إعداد هذه البرنامج مع وضع الإعلان عن البرنامج كمستهدف في الاستراتيجية في مرحلتها الثانية.

8. سرعة وضع تصور للهيكل الخاص بالكيان المؤسسي المعني بالتدريب وبناء القدرات على ان يشمل ذلك تكوين هذا الكيان وتحديد مهامه والموارد البشرية والمالية الكافية ليقوم بالأدوار المحددة له ووضع خطة لاحقة تعني بدور هذا الكيان في تعزيز الشراكات الدولية لبناء القدرات في مجال حقوق الانسان في مصر.

9. ان عقد تدريبات متخصصة لأعضاء هيئة الشرطة بشأن المبادئ الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين. وعقد ورش عمل وتدريبات متخصصة لأعضاء الهيئات والجهات القضائية عن مبادئ بانجلور للسلوك القضائي لن يؤد فقط لتعزيز فعالية الاستراتيجية الثانية ولكن لتنفيذ توصيات لجان المعاهدات التابعة للأمم المتحدة.

10. سيؤدي ادماج الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان في البرامج التدريبة للجهاز الإداري لرفع وعي الموظفين بثقافة حقوق الإنسان من خلال التدريبات وورش العمل المختلفة مع ضرورة اللجنة العليا الدائمة الجهة المعنية بالأشراف على هذه البرامج التدريبة المخصصة للإستراتيجية وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان.

11. استثمار عضوية مصر في مجلس حقوق الإنسان من اجل زيادة عدد المشاريع المقدمة اثناء دورات مجلس حقوق الإنسان والمعينة بمواضيع مرتبطة بالاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان ومستهدفاتها.

التوصيات

بناء على ما تقدم يوصي المجلس القومي لحقوق الإنسان بالآتي:

- ← وضع خطة عمل تنفيذية للإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان 2027-2032 تحدد بوضوح أدوار الجهات المعنية بالتنفيذ مع وضع مؤشرات كمية وكيفية وبرنامج زمني محدد لتنفيذ المستهدفات الواردة فيها؛
- ← تخصيص التمويل الكاف لتحقيق وتنفيذ مستهدفات الاستراتيجية الثانية لحقوق الإنسان في مصر حتى لا تنشأ فجوة بين التعهدات المعلنة وبين الواقع الفعلي والحقيقي؛
- ← تسريع وتيرة تنفيذ توصيات المرحلة الأولي لمبادرة الحوار الوطني وإعطاء الأولوية لما فيها من توصيات مرتبطة بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان
- ← دراسة دمج التوصيات المقبولة في المراجعة لآلية الاستعراض الدوري الشامل وتوصيات اللجنة الافريقية لحقوق الإنسان والشعوب وتوصيات هيئات المعاهدات الأخرى في الاستراتيجية الثانية لحقوق الإنسان؛
- ← أن تعتمد الحكومة من خلال اللجنة العليا للإصلاح التشريعي برنامجا زمنيا منشورا للمشروعات التشريعية واللوائح والقرارات التنفيذية المرتبطة بمستهدفات الاستراتيجية، مع منح الأولوية للاستحقاقات المتأخرة وللنصوص اللازمة لتفعيل الحقوق المقررة بالفعل. ويتضمن كل مشروع، قبل إحالته إلى البرلمان أو إصداره بحسب الأحوال، مذكرة توضح أثره المتوقع على الحقوق والحريات الأساسية.
- ← اجراء مسح شامل لتقييم معارف الموظفين العموميين وأعضاء الجهاز الإداري واتجاهاتهم وممارساتهم، وتحليل كيفية إسهام هذه المعارف او قلتها في تيسير تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية الثانية لحقوق الإنسان او تبطئ وتيرتها.
- ← ضرورة اجراء دراسة خط الأساس قبل الانتهاء من صياغة الاستراتيجية الثانية لحقوق الإنسان تستند إلى أدلة تجريبية، وتهدف الي تحديد اشكاليات حقوق الإنسان التي تستدعي معالجة ذات أولوية، إضافة إلى الموارد المالية والبشرية والفرص الأخرى المتاحة لإعمال حقوق الإنسان ويُعد إجراء دراسة لخط الأساس شرطاً لا غني عنه قبل وضع أي استراتيجية وطنية فعالة لحقوق الإنسان .
- ← دراسة انشاء صندوق لتمويل ودعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية الثانية لحقوق الإنسان في مصر 2027 – 2031.
- ← العمل على انشاء قاعدة بيانات مخصصة حصرا للاستراتيجية الوطنية الثانية لحقوق الانسان مع اصدراها يُحدث كل شهر على الأقل كمستودع رقمي للاستراتيجية والجهود المبذولة نحو تنفيذ النتائج المستهدفة الواردة فيها.

← مواصلة المشاورات الواسعة مع أصحاب المصلحة المختلفين عند إطلاق الاستراتيجية الثانية وذلك لبحث أفضل السبل لتنفيذ الاستراتيجية الثانية لحقوق الإنسان.

← أن تعتمد الحكومة آلية معلنة لمشاركة المجلس القومي لحقوق الإنسان والمجالس القومية المتخصصة بالإضافة إلى المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الأخرين في إعداد الخطط التنفيذية للاستراتيجية الثانية لحقوق الإنسان ومتابعتها، بمعايير مشاركة واضحة ومتنوعة جغرافيًا، تشمل الفئات التي يصعب وصولها إلى النقاشات المركزية.

← العمل على زيادة معرفة أعضاء السلطة القضائية بالالتزامات المترتبة على انضمام مصر للاتفاقيات والعهود والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان وتطبيقها أمام المحاكم.

← اصدار البرنامج الوطني للتثقيف في مجال حقوق الإنسان مع منح أولوية للتثقيف في حقوق الإنسان، سواء داخل النظام التعليمي أو في تدريب الموظفين العموميين، باعتباره أداة أساسية لإحداث أي تغيير مرجو .

← ضرورة اعتماد خطة عمل وطنية للتعليم في مجال حقوق الإنسان في مراحل التعليم المختلفة بما يتفق مع مستهدفات المحور الرابع في الاستراتيجية المنقضية.

← إعداد برامج تدريبية مستدامة في مجال حقوق الإنسان، مخصصة للعاملين في وسائل الإعلام، مع التوسع في استخدام المنصات الصحفية والإعلامية والرقمية المختلفة لنشر الوعي بقيم ومبادئ حقوق الإنسان.

← إعادة النظر في مراجعة التشريعات من أجل إلغاء العقوبات السالبة للحرية في جميع جرائم النشر وحرية الرأي والفكر دون استثناء.

← دراسة ربط الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان في مرحلتها الثانية بخطط الإدارة المحلية وتجاوز حصر التزامات الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان في السلطة التنفيذية فقط.

← ضرورة وضع لجنة حقوق الإنسان في مجلس النواب ولجنة حقوق الانسان والتضامن الاجتماعي في مجلس الشيوخ خطة عمل مشتركة لمتابعة تنفيذ المستهدفات المرتبطة بالتشريع في الاستراتيجية.

المجلس القومي لحقوق الانسان

الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان 2021-2026: تقييم مستقل لمسارات التنفيذ وتوصيات المجلس للمرحلة القادمة

نوفمبر 2026